توزع مجاناً

تطوير

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض
العدد ٥٦ ١٤٣٠هـ
ISSUE 56 2009

تسهيلات ومزايا تجتذب المستثمرين في مراكز الرياض الفرعية

الرياض تفوز بجائزة مجلس التعاون للتوعية البيئية

١٣٨٧هـ
ميدان بوابة الناصرية غرب مدينة الرياض.

ذاكرة الرياض

يسمح بإعادة النشر مع الإشارة إلى المصدر

تطوير Tatweer
tatweer@arriyadh.net
مجلة دورية فصلية تصدر عن
الهيئة الفنية لتطوير مدينة الرياض
Published by
Arriyadh Development Authority
رقم الإيداع ١٤/٠١٢٤ ردمد ISSN 1319-709 ١٤١٩-٧٠٩
المراسلات: مدير عام الدراسات والمعلومات بالهيئة
ص.ب. ٩٤٥٠١ - الرياض ١١٦١٤ - المملكة العربية السعودية
هاتف ٤٨٨٣٣٣١ فاكس ٤٨٢٩٣٣١
P.O.Box. 94501 - Arriyadh 11614
Kingdom of Saudia Arabia
Tel. 4883331 Fax. 4829331
التصميم والإنتاج الفني:
الطارق
attariq
Tel: +966 1 4555320 هاتف
Fax: +966 1 4538533 فاكس
www.arriyadh.com

قضية السلامة المرورية في الرياض
مرحلة التحول من مشكلة إلى إنجاز

بعد أن كانت إحدى أهم القضايا والمشكلات المتنامية التي تواجه سكان مدينة الرياض بما تخلفه من خسائر اجتماعية واقتصادية ومآس إنسانية كبيرة، أصبحت قضية السلامة المرورية في مدينة الرياض إحدى القضايا التي حققت المدينة في معالجتها إنجازات كبيرة جعلت منها نموذجاً يحتذى به في العديد من مدن المملكة، ومحط إعجاب من منضمات وهيئات دولية.

هذا ما أكده الاجتماع العاشر للجنة العليا للسلامة المرورية بمدينة الرياض الذي ترأسه صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز في مساء الثلاثاء ١١ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ بمقر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بحي السفارات. فكانت نتائج تنفيذ الخطة الخمسية الأولى من إستراتيجية السلامة المرورية بمدينة الرياض التي انتهت عام ١٤٢٩هـ محققة للتطلعات، بينما بنيت الخطة الخمسية الثانية للإستراتيجية التي بدأت هذا العام ١٤٣٠هـ بما يلبي المتطلبات.

أما الجهات المشاركة في تنفيذ الإستراتيجية فشمرت عن سواعدها لاستكمال المهام الموكلة إليها حسب البرنامج الزمني المدرج في الخطة التنفيذية التي اشتملت على عدد من المشاريع التنفيذية والحلول العملية للعديد من المشاكل المتعلقة بالسلامة المرورية في مدينة الرياض.

انخفاض معدل الوفيات

شهدت نتائج تنفيذ الخطة الخمسية الأولى من إستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض (١٤٢٥-١٤٢٩هـ) خلال الأعوام الخمسة الماضية، انخفاضاً في معدل الوفيات والإصابات الخطرة في المدينة بحمد الله، حيث انخفضت أعداد حوادث الوفيات من ٤٧٨ حالة وفاة في بداية الخطة إلى ٣١٥ حالة وفاة في نهاية الخطة الخمسية الأولى.

وباستخدام المؤشرات الرئيسية العالمية لتحليل معدلات الوفيات الناجمة عن الحوادث المرورية، نجد أن معدل الوفيات المُسجل لكل ١٠,٠٠٠ مركبة في مدينة الرياض قد سجَّل انخفاضاً مُستمراً طيلة سنوات الخطة حيث بلغ بنهاية عام ١٤٢٩ هـ ١,٧ حالة وفاة لكل ١٠,٠٠٠ سيارة، بينما كانت في عام ١٤٢٥هـ ٣,٤ وفاة لكل ١٠,٠٠٠ سيارة.

وقد تحققت هذه النتائج الايجابية، بفضل من الله، بالرغم من التزايد السنوي لعدد المركبات والسيارات، وتزايد عدد الرحلات المرورية في مدينة الرياض، والتي كانت تبلغ ٥,٨ مليون رحلة يومية في عام ١٤٢٥هـ، ووصلت إلى ٦,٢ مليون رحلة يومية في عام ١٤٢٩هـ.

تراجع الإصابات الخطرة

وفيما يتعلق بحوادث الإصابات الخطرة فقد انخفض إجمالي عدد الإصابات في مدينة الرياض ولله الحمد، من قرابة ١,٥٥٥ حالة إصابة بليغة في عام ١٤٢٥هـ، إلى ٩٥٩ حالة في عام ١٤٢٩هـ، وهو ما يعني انخفاض معدل الإصابات الخطرة من ١٢,٥ حالة إصابة لكل ١٠,٠٠٠ سيارة في ١٤٢٥هـ إلى ٥,٢ حالة إصابة لكل ١٠,٠٠٠ سيارة .

إجراءات الخطة الأولى

وكانت الخطة الخمسية الأولى قد تضمنت العديد من الإجراءات التي تم تنفيذها وساهمت بحمد الله، في رفع مستوى السلامة المرورية في مدينة الرياض، ومن أهم هذه الإجراءات:

١- تأسيس قاعدة المعلومات المرورية التي تتضمن عمليات جمع وتحليل معلومات الحوادث المرورية، وربطها بالخريطة الأساسية للمدينة، ومن ثم بناء خريطة الحوادث المرورية في مدينة الرياض، والتي ساهمت في التعرف إلى الطرق والتقاطعات والتي تشهد أكبر عدد من الحوادث الخطيرة ومن ثم علاج هذه المواقع.

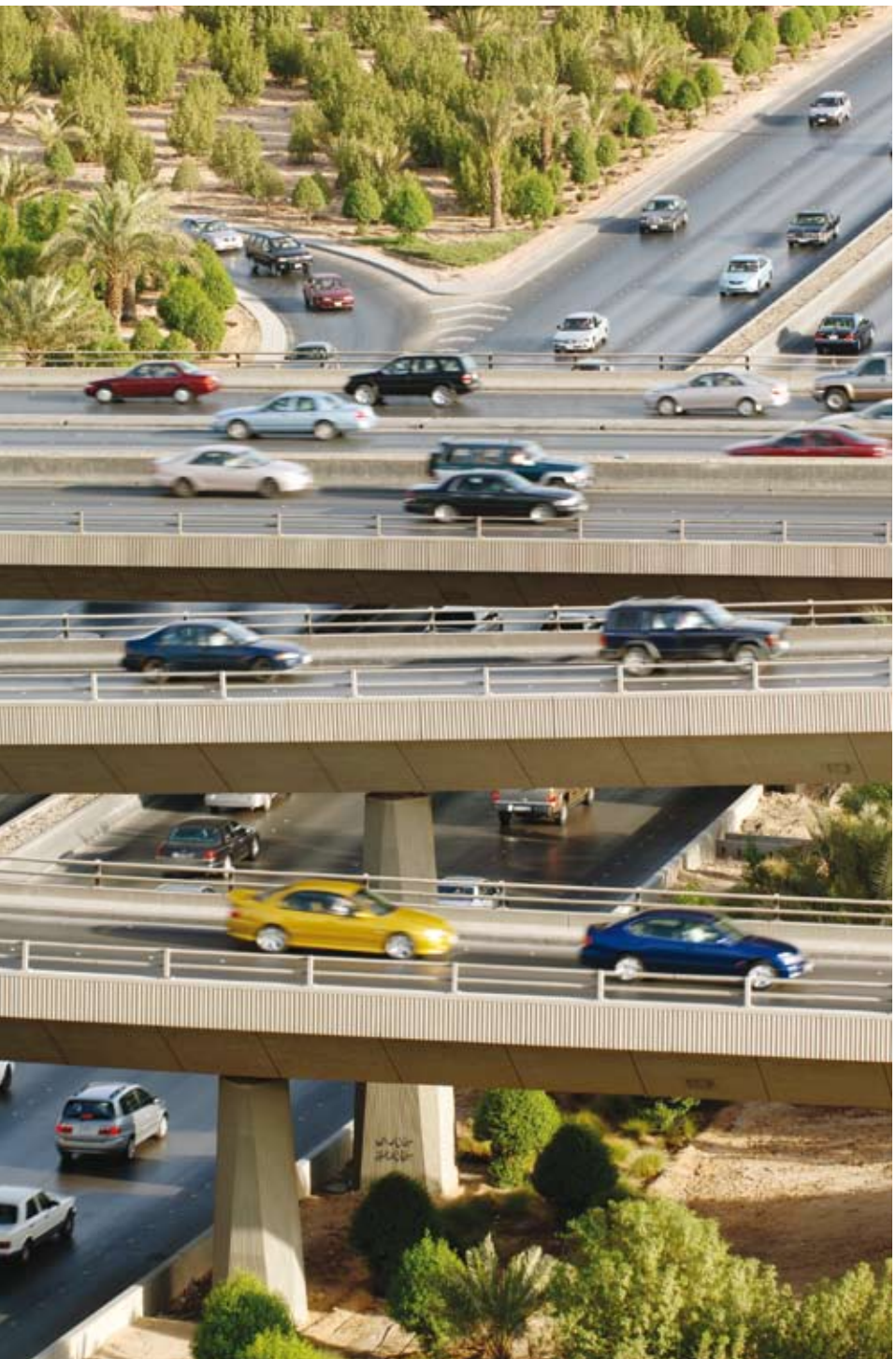

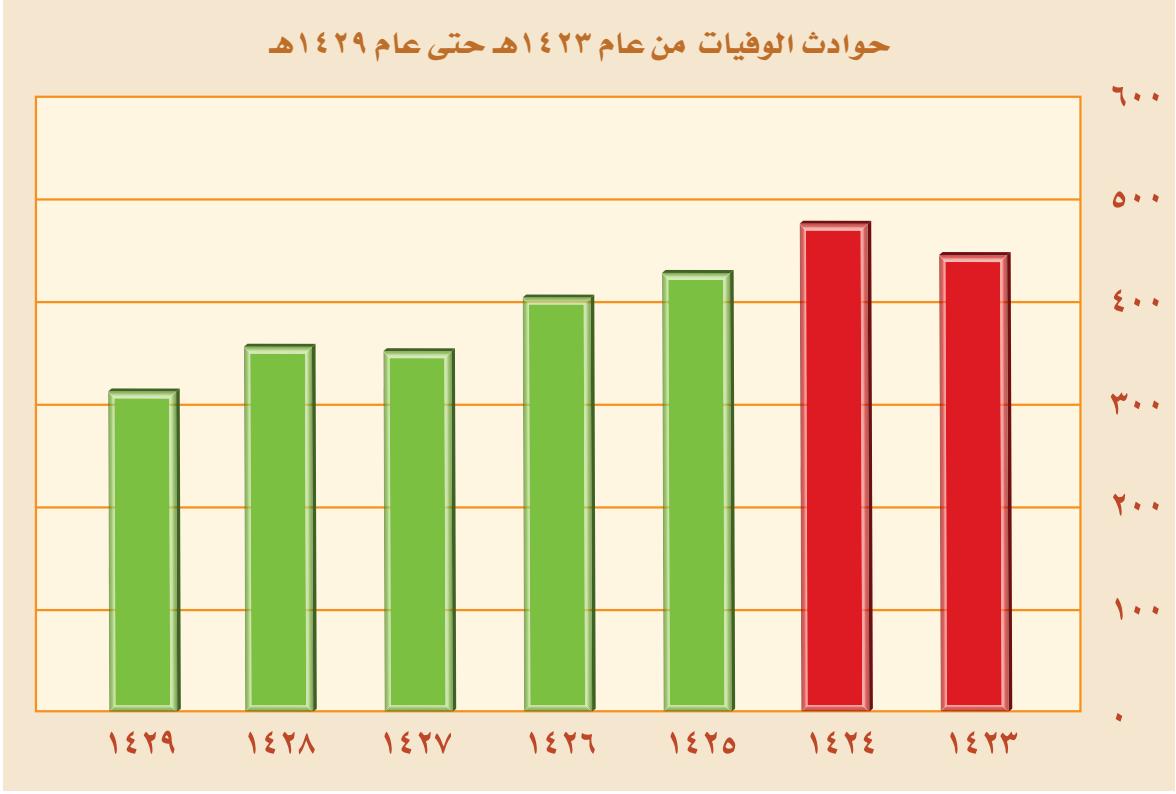

٢- تطوير مركز التحكم والسيطرة وغرفة العمليات بمرور منطقة الرياض.

٣- تطبيق الأنظمة المرورية في حق المخالفين وخاصة في المخالفات التي تتسبب في الحوادث الخطيرة مثل: السرعة وقطع الإشارة والانحراف المفاجئ والقيادة بتهور.

٤- معالجة المواقع الخطرة في المدينة.

٥- تحسين مستوى إجراءات الإسعاف والعناية الطبية المتعلقة باستقبال ضحايا الحوادث.

٦- افتتاح مراكز إضافية لهيئة الهلال الأحمر في مدينة الرياض.

٧- تنفيذ المزيد من الدراسات التنفيذية المتعلقة بالسلامة المرورية.

تقييم ومراجعة

أما الخطة الخمسية الثانية للسلامة المرورية في مدينة الرياض ١٤٣٠-١٤٣٤هـ، فتشتمل في سنتها الأولى على عدد من المشاريع التنفيذية والحلول العملية للعديد من المشاكل المتعلقة بالسلامة المرورية في مدينة الرياض.

وفي الوقت الذي يجري فيه العمل حالياً على إعداد المتطلبات اللازمة للخطة الخمسية الثانية، وافق اجتماع اللجنة العليا على تحديث إستراتيجية السلامة المرورية بمدينة الرياض، بما يشمل تقييم ما تم تنفيذه من برامج ومشاريع خاصة بالسلامة المرورية من قِبل الجهات ذات العلاقة، ومراجعة للمهام والمسؤوليات المدرجة في الإستراتيجية التي لم يتم تنفيذها خلال الخطة الخمسية الأولى.

مشاريع الخطة الثانية

ومن بين أبرز برامج الخطة الثانية العمل على ربط غرفة عمليات الهلال الأحمر بمشروع تطوير آليات إدارة الحوادث المرورية بمدينة الرياض، وكذلك مشروع الإدارة الشاملة للحوادث المرورية بمنطقة الرياض، إضافة إلى مشاركة قيادة القوة الخاصة لأمن الطرق بمنطقة الرياض في مشروع الإدارة الشاملة للحوادث المرورية في منطقة الرياض، نظراً لأهمية هذا القطاع في عمليات الدعم والمساندة للحوادث المرورية التي تقع على امتداد الطرق السريعة المؤدية إلى مدينة الرياض.

٥٥ حملة مرورية يومياً

خطة تطبيق الأنظمة المرورية بمدينة الرياض التي يجري تنفيذها حالياً، تضمنت أيضاً أهم المخالفات المرورية المسببة للحوادث الخطرة حيث يتم تشغيل ما معدله ٥٥ حملة يومياً، شاملة تطبيق الأنظمة من خلال الآليات المتحركة والنقاط الثابتة، بالإضافة إلى عمل المرور السري في معظم الطرق في عدد من المواقع بمدينة الرياض، يتم توزيعها حسب جداول زمنية ومكانية محددة.

مؤشرات تقويم الأداء

وفي هذا السياق تم تطبيق مؤشرات تقويم الأداء لعمليات الضبط المروري، والقيام بمسوحات شاملة لجميع الطرق التي تنفذ عليها عمليات الضبط المروري خلال ساعات النهار والمساء، وذلك من أجل التعرف إلى آثار هذه العمليات في مستوى السلامة المرورية، وقد أوضحت النتائج نجاح العمليات وللّه الحمد، في تخفيض معدل السرعة على جميع الطرق، وسوف يتم الاستمرار في تطبيق مؤشرات تقويم الأداء، بوصفه آلية لتقييم آثار عمليات الضبط المروري في مستوى السلامة المرورية بمدينة الرياض.

مشروع الرصد الآلي

أما مشروع رصد المخالفات المرورية وضبطها آلياً والذي يأتي ضمن الخطوات التطويرية التي تقوم بها وزارة الداخلية في مجال الأنظمة المرورية، فيشتمل على رصد المخالفات وإدارة المرور، والأنظمة المستخدمة للأغراض الأمنية، وذلك لتحسين السلامة المرورية، وسلامة عملية النقل، وزيادة عوامل الأمن العام في المدن الرئيسية والمناطق في المملكة، وسيتم خلال الأشهر القادمة تنفيذ المشروع بمدينة الرياض وسائر مدن المملكة.

وبناء على نتائج تحليل معلومات الحوادث المرورية فقد قام فريق عمل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالعمل مع مرور منطقة الرياض في تحديد مواقع كاميرات رصد المخالفات على شبكة الطرق بالمدينة، من خلال التركيز على المواقع الخطرة.

سرعة الاستجابة للبلاغات

كما يشكل مشروع الإدارة الشاملة للحوادث المرورية بمدينة الرياض أحد المشاريع المشتركة بين الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومرور منطقة الرياض، والخاصة بتطوير آليات إدارة الحوادث المرورية في مدينة الرياض، ويهدف إلى تطوير مستوى أداء غرفة العمليات بمرور المنطقة في سرعة الاستجابة لبلاغات الحوادث المرورية، وذلك باستخدام أحدث التقنيات في مجال غرف العمليات والطوارئ.

ويتضمن المشروع عدداً من العناصر، أهمها:

- تحديد مواقع الحوادث وسرعة الاستجابة وذلك باستخدام خدمة تحديد المواقع من شركات الاتصالات، والخريطة الرقمية التي أنتجتها الهيئة، والمزودة بأسماء الأحياء والشوارع، وبناءً على موقع المتصل سوف يحدد النظام أقرب موقع لدوريات المرور في المنطقة وإرسال البلاغ إليها آلياً.
- نظام إدارة المرور والعمليات، حيث يوفر هذا النظام بشكل فعال عمليات احتواء الحوادث عن طريق التوجيه السريع والآلي لدوريات المرور للقيام بالمهام المطلوبة بالسرعة والدقة اللازمة.
- نظام الربط مع الجهات الأخرى، حيث سيكون هذا النظام مرناً وقابلاً للربط والتعريف مع الجهات الأخرى مثل هيئة الهلال الأحمر بمنطقة الرياض وشرطة منطقة الرياض والدفاع المدني وغيرها من الجهات، وهو ما سيسهل استدعاء سيارات الإسعاف أو الدفاع المدني في حالة الحوادث الخطيرة.

معدل انخفاض حوادث الوفيات لكل ١٠٠,٠٠٠ مركبة للفترة من عام ١٤٢٥هـ إلى عام ١٤٢٩هـ

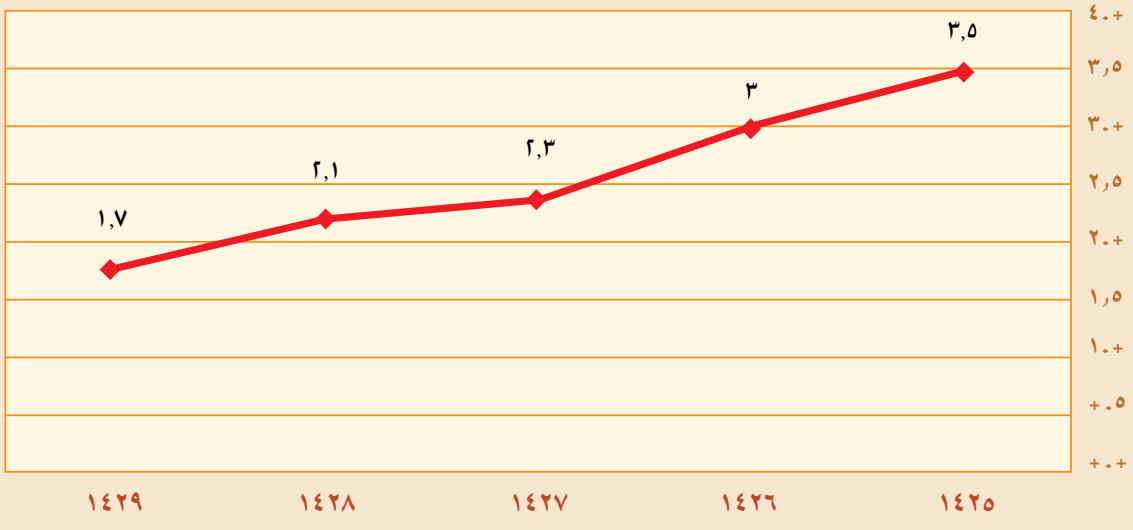

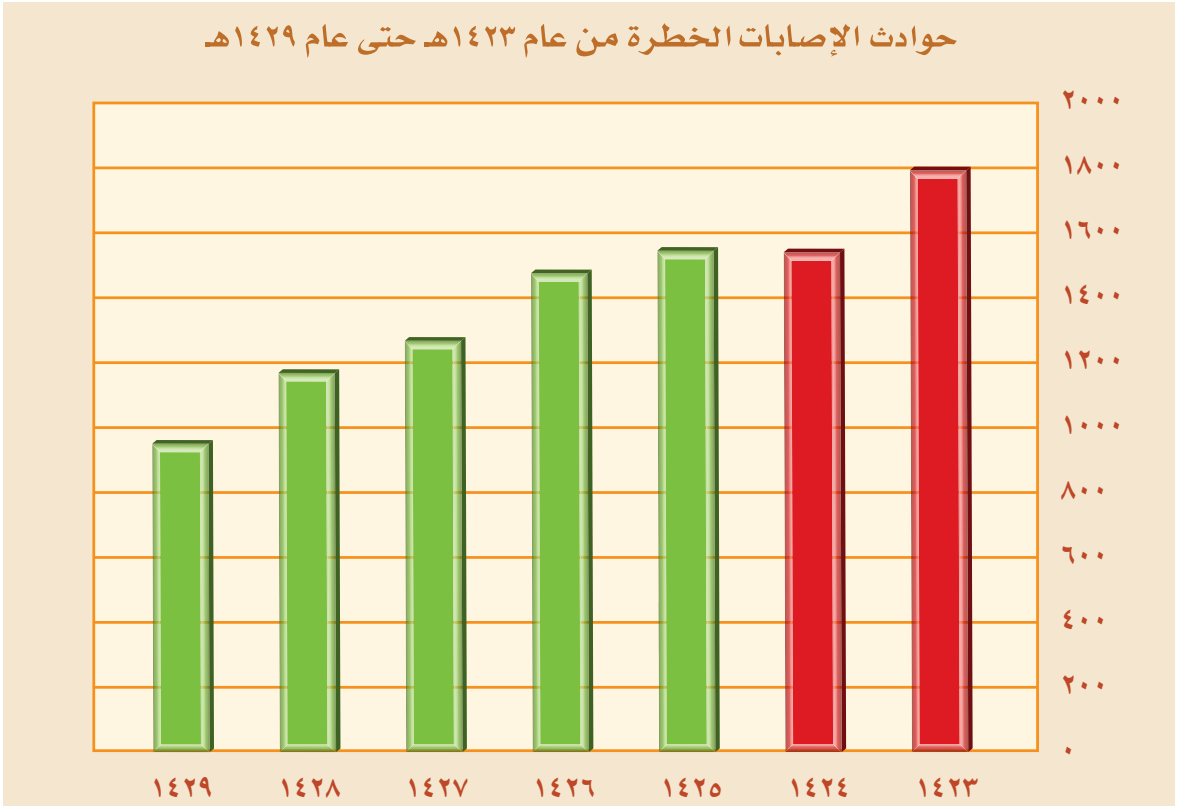

الطرق المؤدية إلى الرياض

من جانب آخر أظهرت إحصائيات الحوادث المرورية السنوية وقوع عدد كبير من الحوادث على امتداد الطرق السريعة المؤدية إلى مدينة الرياض، نتج عنها وفيات وإصابات خطيرة.

وبالاشتراك بين كل من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومرور منطقة الرياض والإدارة العامة للدفاع المدني وقيادة القوة الخاصة بأمن الطرق بمنطقة الرياض وهيئة الهلال الأحمر ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، يهدف مشروع الإدارة الشاملة للحوادث المرورية بمنطقة الرياض إلى تطوير مستوى أداء مراكز القيادة والتحكم بمرور منطقة الرياض والإدارة العامة للدفاع المدني والقوة الخاصة بأمن الطرق بمنطقة الرياض وهيئة الهلال الأحمر في سرعة الاستجابة لبلاغات الحوادث المرورية على امتداد الطرق السريعة بمنطقة الرياض.

وسيتم ضمن المشروع تطوير النظام لتغطية الطرق السريعة المؤدية إلى مدينة الرياض، وتحديث غُرف العمليات في بعض المحافظات، وهو ما يضمن سرعة وصول معلومات الحوادث إليها، ومباشرتها من قبل مرور منطقة الرياض والجهات الأخرى ذات العلاقة بالسرعة المطلوبة، وسوف يشمل المشروع بناء قاعدة معلومات متكاملة لتوفير المعلومات والإحصائيات الدقيقة، وتوفير جميع المعلومات الأساسية المُتعلقة بها وما ينجم عنها من ضحايا وأضرار إلى جميع الجهات ذات العلاقة، مع التعرف إلى المواقع التي تشهد أكبر عدد من الحوادث المميتة على الطرق السريعة، أو التي ينتج عنها إصابات خطرة، وكذلك التعرف إلى الأسباب الرئيسة لهذه الحوادث.

تكامل في المهام

وتجسيداً للمشاركة والتكامل بين الأجهزة الأعضاء في إستراتيجية السلامة المرورية، توزعت المهام في الخمسية الثانية للإستراتيجية بين هذه الجهات على النحو التالي:

مهام أمانة منطقة الرياض:

- تم إنجاز مشروع تطوير نظام الحد من حوادث الانزلاق على شبكة طرق مدينة الرياض.
- كما تم البدء في مشروع تحسين مستوى السلامة المرورية عند المدارس والمساجد بمدينة الرياض، حيث تم إنجاز ما نسبته ١٠ في المائة من المشروع الذي سيشمل المدارس والمساجد كافة في المدينة.
- كما تم البدء في دراسة لتحديد السرعات على الطرق والشوارع في مدينة الرياض. حيث تم تصميم برنامج آلي يقوم بحساب السرعات على كامل شبكة الطرق بناء على تصنيفاتها واستخدامات الأراضي عليها وفق الأسس المتبعة في مثل هذه الحالات.

- أكملت الأمانة المرحلة الأولى من برنامج معالجة المواقع الخطرة في مدينة الرياض، كما أصدرت دليلاً لتحديد المواقع الخطرة في مدينة الرياض وتحليلها ومعالجتها وبدأ العمل بمخرجاته.
- تم إصدار دليل تدقيق السلامة المرورية على شبكة الشوارع والطرق بمدينة الرياض.
- تم تنفيذ معابر المشاة لبعض الطرق المحكومة بإشارات مرور ضوئية.

مهام وزارة النقل:

- القيام بأعمال تحسين لطبقة الإسفلت للأجزاء المتضررة لبعض طرق مدينة الرياض.
- تحسين تقاطع طريق الملك عبدالله مع طريق خالد بن الوليد بتحويله إلى تقاطع حر بدون إشارات مرور ضوئية.
- تحسين بعض المداخل والمخارج وتحسين التقاطعات للطريق الدائري الشمالي.
- تحويل حركة مرور المركبات الثقيلة خارج الطريق الدائري الشرقي وطريق خريص من خلال ربط امتداد الدائري الجنوبي بطريق خشم العان لرفع مستوى السلامة المرورية وانسيابية الحركة المرورية.
- تقوم الوزارة حالياً بتركيب كاميرات ولوحات إلكترونية متغيرة الرسائل وحساسات وإنشاء غرفة تحكم لتطبيق أنظمة النقل الذكية على بعض مداخل الرياض لإدارة حركة المرور وتوجيه السائقين وتقديم معلومات لهم عن حالة حركة المرور على الطرق.

مهام وزارة الصحة

- تنظيم الإبلاغ عن الحالات الإسعافية ونقلها وتوجيهها والتنسيق مع المستشفيات لاستقبالها من خلال غرفة عمليات موحدة تشرف عليها هيئة الهلال الأحمر وتشترك فيها القطاعات الصحية المختلفة.
- استئجار مستشفى بمدينة الرياض لاستقبال الحالات الإسعافية ومعالجتها لتخفيف الضغط على المستشفيات الحكومية.
- تشكيل فريق عمل يتولى إعداد خطة لتنسيق الحالات الإسعافية في المستشفيات الحكومية والخاصة، وإعداد بروتوكول التعامل مع الحالات الطارئة من المستشفيات الخاصة وإليها.
- استمرار الوزارة في عمليات الاستفادة من أسرة المستشفيات الخاصة وتحويل المصابين إليها.

السلامة المرورية في المناهج

الاجتماع العاشر للجنة العليا للسلامة المرورية بمدينة الرياض تناول أيضاً الطلب الذي تقدمت به شركة شل في المملكة العربية السعودية للمساهمة في الجهود المبذولة في مجال السلامة المرورية بمدينة الرياض، وبشكل خاص وضع أسس السلامة المرورية في المناهج التعليمية.

وقد وافق الاجتماع على مبادرة شركة شل بالمساهمة في الجهود المبذولة في مجال السلامة المرورية بمدينة الرياض من خلال إدراج مبادئ السلامة المرورية في المناهج التعليمية، بينما كلف الاجتماع اللجنة الفنية بمتابعة تنفيذ هذه المبادرة.

معدل انخفاض حوادث الإصابات الخطرة من عام ١٤٢٥هـ إلى عام ١٤٢٩هـ

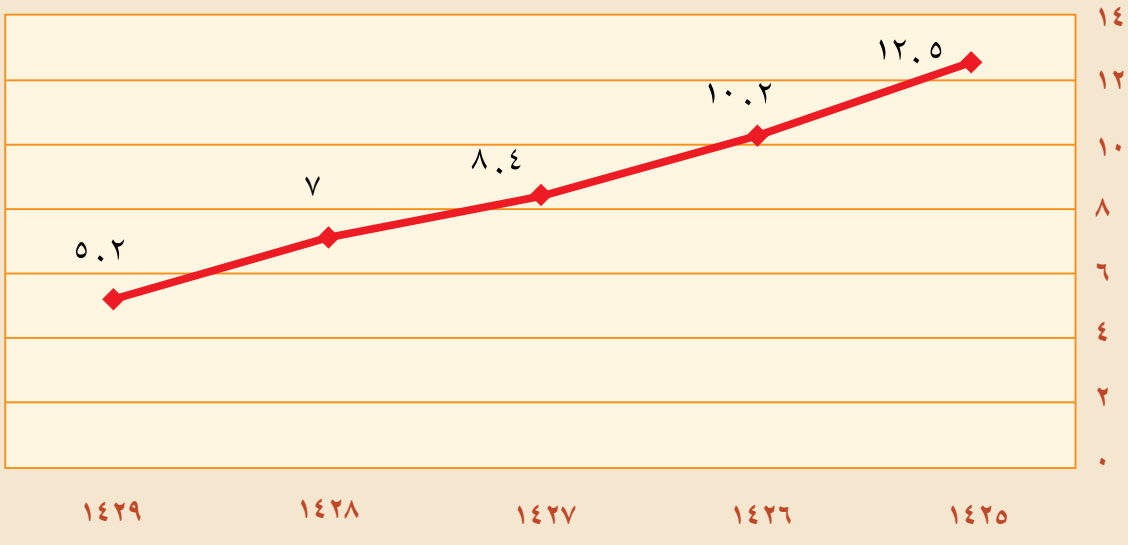

مركز القيادة والتحكم في مرور الرياض .. متابعة مسؤول وجهد مشترك وأداء مثمر

في الوقت الذي جسَّد فيه مشروع مركز القيادة والتحكم في مرور منطقة الرياض شكلاً من أشكال التكامل والتعاون المثمر بين كل من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومرور منطقة الرياض ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في سبيل خدمة مدينة الرياض وسكانها، شكلت زيارة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز رئيس اللجنة العليا للسلامة المرورية بمدينة الرياض صباح الأربعاء ٢٦ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ لمركز القيادة والتحكم بمرور منطقة الرياض، صورة من صور دعم المسؤول ومساندته ومتابعته التي تدفع بعون الله عز وجل، نحو تحقيق المزيد من الإنجاز على صعيد السرعة في الاستجابة لبلاغات الحوادث المرورية باستخدام أحدث التقنيات في مجال غرف العمليات والطوارئ.

السلامة المرورية

دشنت مدينة الرياض في شهر شوال من العام الماضي برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، أول مركز من نوعه في المملكة للقيادة والتحكم في مقر مرور منطقة الرياض، بعد انتهاء أعمال تطويره وتحديثه عبر تزويده بتقنيات وأنظمة حديثة كان لها بالغ الأثر في تقليص زمن الاستجابة للبلاغات الواردة إلى المركز، فضلاً عما تحققه هذه التقنيات من تحليل فوري للبلاغات من حيث كثافتها وتوزيعها الجغرافي وتصنيفها حسب نوع الحادث ودرجته.

ويأتي تطوير هذا المركز بوصفه عنصراً من عناصر برنامج تطوير النقل في مدينة الرياض، وأحد الجوانب التنفيذية الرئيسية لإستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض، ومشروعاً من المشاريع المشتركة بين الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومرور منطقة الرياض، ضمن برنامج خاص لتطوير إستراتيجية شاملة لإدارة الحوادث المرورية في مدينة الرياض.

وقد جرى تصميم المركز فنياً ليكون نواة لتطوير «غرفة عمليات موحدة في مدينة الرياض» تستفيد منها جميع القطاعات الأخرى العاملة في المدينة والتي تتعامل مع الحوادث المرورية، بما يلبي احتياجات مدينة الرياض وخصائصها.

وينطلق مشروع المركز من السعي نحو تطوير مستوى أداء غرفة العمليات في مرور منطقة الرياض في جانب سرعة الاستجابة لبلاغات الحوادث المرورية، عبر استخدام أحدث التقنيات في مجال غرف العمليات والطوارئ، حيث جرى ضمن مشروع التطوير تسخير أحدث التقنيات في مجال غرف العمليات والطوارئ، لتأسيس إدارة مرورية فعالة في منطقة الرياض.

ويتضمن نظام المركز المطور عدداً من العناصر الرئيسية، من أهمها قدرة هذا المركز على تحديد مواقع الحوادث المرورية من خلال تحديد مواقع الأشخاص المتصلين، وذلك باستخدام خدمة تحديد المواقع من شركات الاتصالات السعودية، والخريطة الرقمية لمدينة الرياض، ومن ثم بناء على تحديد موقع المتصل يتولى النظام آلياً اختيار أقرب موقع إلى دوريات المرور في المنطقة، ليتم إرسال البلاغ إليها آلياً، وهو ما يساعد في تحديد مواقع الحوادث وسرعة الاستجابة لها من خلال الأجهزة التي ستوفر في مركبات المرور.

تقليص زمن الاستجابة إلى ٥٠٪

الأثر المنشود من وراء تطوير هذا النظام، ظهر سريعاً على أرض الواقع، حيث كان لتشغيل النظام دور فعال في تقليص زمن الاستجابة في سرعة الوصول والتعامل مع الحوادث الخطيرة، إذ أظهرت النتائج الأولية انخفاض متوسط زمن

الاستجابة للنداء من ٤٠ دقيقة إلى ٢٥ دقيقة تقريباً، تشمل فترة استلام البلاغ والوصول إلى موقع الحادث.

كما أن تصميم نظام المركز لم يقف عند الربط بين الخريطة الرقمية لمدينة الرياض ومرور المنطقة، بل امتد ليشمل إمكانية ربطه بجهات أخرى معنية بمواكبة الحوادث المرورية كالجمعية السعودية للهلال الأحمر في منطقة الرياض، وشرطة منطقة الرياض، والمديرية العام للدفاع المدني وغيرها من الجهات، وهو ما يسهل استدعاء سيارات الإسعاف أو مركبات الدفاع المدني في حالة الحوادث الخطيرة.

يتيح مركز القيادة والتحكم في مرور منطقة الرياض أيضاً رصد حركة مركبات المرور على شبكة الطرق بالمدينة والاتصال المباشر معها، باستخدام نظام تتبع المركبات الآلي (AVL) وهو نظام متكامل يستند إلى أنظمة (GPS) مع بعض الوظائف الملاحية مثل: الاتجاه والمسافة والزمن.

كما يتيح النظام لمركبات المرور مشاهدة خريطة المدينة محدد بها موقع الحادث، وأقصر الطرق للوصول إلى الموقع، إلى جانب معلومات رئيسية أخرى؛ كوقت استلام البلاغ، ومعلومات عن أطراف الحادث ونوعيته.

وبشكل آلي أيضاً يقوم النظام في حال وجود إصابات خطيرة بتوجيه نداء إلى أقرب سيارة إسعاف إلى الموقع، وإرسال المعلومات الرئيسية إليها، إضافة إلى اختيار أقرب مستشفى إلى موقع الحادث، وهو ما سيكون له أثر فعَّال في تقليص زمن الاستجابة والوصول والتعامل مع الحوادث الخطيرة.

أما خريطة الحوادث المرورية التي جرى استحداثها في المركز فتظهر إحداثيات مواقع الحوادث عبر نظام (GPS) على الخريطة الرقمية، وهو ما يساهم في تحديد المواقع التي تتركز فيها معظم الحوادث المرورية، والتعرف إلى الطرق والتقاطعات التي تشهد أكبر عدد من الحوادث المميتة، أو التي ينتج عنها إصابات خطرة.

مواصلة حصد الجوائز العالمية والإقليمية

الرياض تفوز بجائزة مجلس التعاون لأفضل الأعمال البيئية

واصلت مدينة الرياض حصد الجوائز العالمية والأقليمية بفوز الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بـ«جائزة مجلس التعاون للتوعية البيئية» في دورتها السادسة لعامي ٢٠٠٧- ٢٠٠٨م، من بين العديد من الهيئات والمنظمات الحكومية والأهلية والأجهزة المسؤولة عن شؤون البيئة بدول مجلس التعاون الخليجية.

وتسلَّم صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض رئيس اللجنة العليا لحماية البيئة، الجائزة في مكتبه بقصر الحكم لدى استقباله يوم الأربعاء ٥ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ المهندس عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ورئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة، الذي قدم الجائزة لسموه، عادّاً حصول الهيئة على الجائزة تعبير عن مدى ما تحقق في مدينة الرياض من اعتناء بالقضايا ووضع الحلول الكفيلة بالتصدي لمشكلاتها، ومنوهاً بأن ما تحقق في مدينة الرياض يمثل نموذجاً لما تحقق في مدن المملكة كافة من تطور ونماء.

من جانبه المهندس عبد اللطيف آل الشيخ، اعتبر فوز الهيئة بجائزة مجلس التعاون لأفضل الأعمال البيئية، إضافة حقيقية للجوائز العديدة التي حصلت عليها الهيئة في السابق في مجالات مختلفة، ومشيراً إلى أن هذا الفوز يمثل ثمرة من ثمار الجهود الخيرة والتوجيهات السديدة لسمو رئيس الهيئة وسمو نائبه اللذين يوليان قضايا البيئة جل اهتمامهما وعنايتهما، في الوقت الذي يعد فيه هذا الفوز انعكاساً للدعم المتواصل الذي تحظى به مدينة الرياض وغيرها من مدن المملكة من حكومتنا الرشيدة.

تمحور موضوع «جائزة مجلس التعاون للتوعية البيئية» التي فازت بها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في دورتها السادسة حول قضية التوعية البيئية في كل من مجالات: (برامج التوعية الميدانية، والتعليمية والإلكترونية، والمعارض وورش العمل في مجال التوعية البيئية).

وتمنح الجائزة التي تنظمها الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وفق معايير تتنوع بين مدى انتشار البرامج التوعوية وتحقيق أهدافها، ونسبة الجوانب الميدانية أو التطبيقية للمشاكل البيئية، وتجاوب السكان وتفاعلهم بالمشاركة والمساهمة في هذه البرامج، إضافة إلى المستوى التربوي والعلمي الفني للبرنامج، وتنوع الجوانب البيئية وتوجهها لمختلف المستويات.

وتترشح للجائزة المؤسسات الحكومية والأهلية والأفراد بدول مجلس التعاون، ليتم اختيار فائز واحد من كل دولة من دول المجلس الست، ثم يتم اختيار الفائز النهائي بالجائزة من بين هؤلاء المرشحين.

وقد تأسست الجائزة بناء على قرار الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم الرابع في أبوظبي عام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م) بتخصيص جائزة دورية للبيئة، وذلك قناعة من المجلس بأهمية الوعي البيئي، ودوره الفعال في الحفاظ على البيئة وصيانة مواردها الطبيعية، وإيماناً من المجلس بأن الجوائز تمثل إحدى الوسائل للدفع نحو تقديم المزيد من العطاء للوصول إلى بيئة خليجية أفضل.

تحفيز على الابتكار

وتهدف الجائزة إلى تشجيع الأعمال البيئية والمبادرات الفردية والجماعية التي من شأنها المساهمة في حماية البيئة والتنمية، وتحفيز الأفراد والمؤسسات على البحث والابتكار والإبداع لتحقيق السبل الملائمة لقضايا البيئة الراهنة، إلى جانب المساهمة في نشر الثقافة والوعي البيئي بين المواطنين والمقيمين بدول المجلس، وإبراز جهود المؤسسات الصناعية الملتزمة بالمقاييس والمعايير البيئية.

وتنقسم «جائزة مجلس التعاون لأفضل الأعمال البيئية» إلى خمسة أقسام هي:

- جائزة أفضل بحث في مجال البيئة.
- جائزة الإعلام البيئي.
- جائزة التوعية البيئية.

- جائزة شخصية البيئة.
- جائزة أفضل مؤسسة صناعية تلتزم بالمقاييس والمعايير البيئية.

وقد انعقدت الدورة الأولى للجائزة في عام ١٤١٧هـ (١٩٩٧م) بعد تشكيل هيئتها المكونة من رئيس الجائزة (أمين عام المجلس) ونائب الرئيس (مساعد الأمين لشؤون البيئة) وأمين سر الجائزة وستة أعضاء يمثلون دول المجلس، ويتم ترشيحهم واختيارهم من دولهم بالتشاور مع الأمانة العامة للمجلس، بناء على مكانتهم العلمية وإسهاماتهم في مجال تخصصهم، كما يشكل للجائزة عدد من المحكمين البارزين في مكانتهم العلمية وتخصصاتهم.

وتعقد الجائزة دورة جديدة كل عامين في مدينة من مدن دول المجلس يتم اختيارها من قبل اللجنة المنظمة للجائزة وفقاً للترتيب الأبجدي، وتتمثل الجائزة في درع خاص يقدم للفائز في حفل يقام لتكريم الفائزين بالجائزة يقام تحت رعاية الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة بدول المجلس.

وقد جرى تسليم الجائزة في حفل أقيم تحت رعاية صاحب السمو السيد أسعد بن طارق بن تيمور آل سعيد ممثلاً للسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وبحضور أصحاب السمو والمعالي الوزراء والمسؤولين عن شؤون البيئة بدول المجلس والأمين العام لمجلس التعاون لدولي الخليج العربية، وذلك يوم الثلاثاء ٢٥ ربيع الثاني ١٤٣٠هـ في العاصمة العمانية مسقط.

عناية دائمة بالبيئة

ومن الجدير بالذكر، أن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض قد اعتنت منذ تأسيسها بالقضايا البيئية في الرياض، ووضعت الحلول الكفيلة بالتصدي لمشكلاتها، متبعة في هذا المجال منهجاً يقوم على «توفير عناية دائمة بالموارد البيئية النادرة عبر برنامج للتطوير المستدام يهدف إلى ضمان وتعزيز رفاه العيش لأجيال الحاضر مع المحافظة على حقوق الأجيال في المستقبل».

فقد التزمت الهيئة بالاهتمام بالبيئة الطبيعية من جانبين رئيسيين، يتمثل الأول في حماية البيئة والمحافظة عليها، والثاني في إعادة الحياة إلي البيئة وتعزيزها وتدعيمها. وقد أخذ هذا الاهتمام صوراً وأشكالاً متعددة، من بينها التزام الهيئة بتحسين البيئة العمرانية والتقليل من الآثار السلبية للأعمال التطويرية المختلفة على جودة الهواء أو الحياة البشرية أو النباتية أو الحيوانية أو الطبيعة بشكل عام.

كما أعدت الهيئة دراسات وبرامج لحماية البيئة الطبيعية من التدمير والاعتداء على مقوماتها الفريدة، واستثمرت هذه الدراسات في مشاريع تنسيق المواقع والتطويرات العمرانية المختلفة لتنتج مشاريع متوائمة ومتكاملة مع الطبيعة والحياة النباتية المحلية، في الوقت الذي أوجدت فيه جملة من المشاريع الهادفة إلى إعادة الحياة لما تعرض للاندثار من البيئة الطبيعية، وبثّ الروح فيه من جديد.

إستراتيجية بيئية

ومن بين ما تتمتع به مدينة الرياض من مزايا وخواص في مجال البيئة، وضع «إستراتيجية بيئية» للمدينة منبثقة من «المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض» الذي أعدته الهيئة، وتضم هذه الإستراتيجية خطة بيئية وبرنامجاً تنفيذياً شاملاً يشتمل على العديد من المشاريع والإجراءات التي تتطلب التنفيذ حمايةً للبيئة وتنمية لمواردها.

وعندما برزت الحاجة في مدينة الرياض إلى تفعيل الخطط البيئية الواردة في «الإستراتيجية البيئية» في إطار تنظيمي يوحد جهود جميع الجهات المعنية بالبيئة في المدينة، ويتولى متابعة الوضع البيئي فيها، ويضع برنامجاً تنفيذياً لحمايتها؛ بادرت الهيئة بتشكيل «اللجنة العليا لحماية البيئة في مدينة الرياض» برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبد العزيز نائب رئيس الهيئة، وبعضوية ١٧ جهة حكومية وأهلية ذات علاقة بالشأن البيئي.

وقد تمخض عن هذه اللجنة خطة تنفيذية لحماية البيئة في المدينة اشتملت على ٤٦ برنامجاً بيئياً تغطي خمسة محاور هي: (التلوث، والنفايات، وموارد المياه، والموارد الطبيعية والمناطق المفتوحة والحياة الفطرية، والإدارة البيئية).

الحماية بالمشاركة

كما تنبهت الهيئة إلى أهمية مراعاة الاعتبارات البيئية في المشاريع التطويرية التي تقوم على تنفيذها أو التي تشرف عليها، وذلك عبر مراعاة الجوانب البيئية خلال مراحل التخطيط المبكرة فضلاً عن مراحل التصميم والتنفيذ والتشغيل والإدارة.

كما تسعى من خلال تطبيقها مبدأ «الحماية بالمشاركة» إلى تحويل هذه البرامج والمشاريع إلى مرافق ترويحية وتثقيفية تزيد من إدراك المواطنين بأهمية حماية محيطهم البيئي، ومن ثم مشاركتهم المباشرة في جهود حماية البيئة.

وفي إطار سعيها لرفع مستوى الوعي البيئي في المجتمع أصدرت الهيئة العديد من الكتب الإرشادية والتوعوية للتعريف بالأسس العلمية والقواعد الأساسية لمعالجة عدد من المشكلات البيئية في المدينة، من بينها كتاب «قواعد تصميم وتشغيل أنظمة ضخ وصرف المياه الأرضية وتصميم وتنفيذ أساسات المباني والخزانات الأرضية للمياه وبرك السباحة»، وكتاب «نحو مسكن أفضل»، وكتاب «قواعد تأسيس المباني على التربة الحساسة شرقي مدينة الرياض».

قاعدة معلومات بيئية

وعلى صعيد المعلومات البيئية، تستعين الهيئة في جهودها لحماية بيئة المدينة واستثمارها بـ «قاعدة المعلومات البيئية» التي أسستها على مدى العقود الثلاثة الماضية، والتي تضم صوراً متنوعة من المعلومات الجغرافية والإحصائية والمناخية المحدثة والأشكال والخرائط المخزنة في أوعية معلوماتية حديثة تسهل الاستفادة من هذه المعلومات، وتقدم الدعم للدراسات والمشاريع التي تتم داخل الهيئة وخارجها، وتسهم في رفد التعاون الدائم القائم بين الهيئة والجهات الأخرى المعنية في المدينة، في سبيل معالجة قضايا البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية.

جوائز بيئية عالمية

ومن الجدير بالذكر أن العديد من مشاريع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض حصدت في أوقات سابقة جوائز عالمية في مختلف المجالات، شملت جوائز في مجالات البيئة والإبداع والتراث العمراني والإسكان وتخطيط المدن والمياه والعمارة.

ففي مجال البيئة فاز المخطط الشامل لتطوير وادي حنيفة الذي تقوم عليه الهيئة بجائزة مركز المياه بواشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية بوصفه أفضل خطة لتطوير مصادر المياه على مستوى العالم لعام ٢٠٠٣م من بين ٧٥ مشروعاً قدمت من ٢١ دولة.

كما فاز مشروع تطوير وادي حنيفة بالمركز الثاني والجائزة الذهبية في جانب المشاريع البيئية في جائزة مؤسسة الجائزة العالمية للمجتمعات الحيوية في لندن ببريطانيا للعام ٢٠٠٧م. وتركز هذه الجائزة على إدارة البيئة وإنشاء مجتمعات نشطة مفعمة بالحيوية، وتهدف إلى تطوير التجارب الناجحة ونشرها في العالم، وتشجيع نهج أفضل أساليب الممارسة والإبداع والقيادة الرائدة لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمعات.

بينما فاز متنزه سلام بالجائزة البرونزية في جانب المشاريع الترويحية والبيئية في جائزة مؤسسة الجائزة العالمية للمجتمعات الحيوية في لندن ببريطانيا للعام ٢٠٠٧م.

توحيد إجراءات المستثمرين في المراكز تحت مظلة الهيئة بنسبة ١٠٠٪

تسهيلات ومزايا تجتذب المستثمرين في مراكز الرياض الفرعية

ضمن حملتها التسويقية التي أطلقتها للتعريف بالفرص الاستثمارية في المراكز الفرعية في مدينة الرياض، عقدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض مساء الأحد ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ في قصر طويق بحي السفارات لقاء خاصاً مع المطورين وملاك الأراضي والمستثمرين، للتعريف بهذه المراكز الفرعية التي تقع ضمن نطاقات سكانية محددة في مدينة موزعة في أطراف مدينة الرياض، تتراوح مساحة المركز الواحد ما بين مليونين إلى مليونين ونصف المليون متر مربع، بينما تقدر تكلفة الاستثمار في المركز الواحد بنحو ١٥ مليار ريال.

اللقاء تضمن شرحاً عن الأفكار والتصورات الخاصة بالمراكز الفرعية، قدمه المهندس عبد اللطيف بن عبد الملك آل الشيخ عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، رئيس مركز المشاريع والتخطيط في الهيئة، تناول فيه ما ستتضمنه هذه المراكز من وظائف وخدمات وأنشطة وفرص استثمارية، داعياً المستثمرين والمطورين والملاك إلى تقديم مبادرات بناءة لتطوير هذه المراكز.

لقاءات

تحول في مستقبل المدينة

يعد طرح الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض للمراكز الفرعية تحولاً في المدينة من مدينة أحادية المركز إلى مدينة متعددة المراكز، بعد أن كانت تعتمد على مركز واحد في وسطها والذي امتد في التسعينيات الهجرية بعد نشوء العصب المركزي المحاذي لطريق الملك فهد وشارع العليا العام.

وقد انطلق هذا الاتجاه نحو تعددية المراكز من توصيات «المخطط الإستراتيجي الشامل للمدينة» الذي وضعته الهيئة، وانتهت أخيراً من تحديثه ضمن برنامج زمني يتجدد كل خمسة أعوام.

وكان النمو السكاني في المدينة قد شهد صعوداً كبيراً خلال العقود الماضية، غير أنه استقر أخيراً عند ٤٪ تقريباً، في الوقت الذي يقدر فيه أعداد سكان المدينة حالياً بخمسة ملايين نسمة، بينما تشير تقديرات دراسات الهيئة المستقبلية «المتحفظة» إلى بلوغ عدد سكان المدينة ٧,٢ مليون نسمة عام ١٤٤٥هـ (٢٠٢٥م) وهو ما يؤكد الحاجة الماسة إلى إنشاء هذه المراكز وتطويرها لاستيعاب الزيادة المتوقعة في السكان، وتخفيف العبء على الوسط الحالي للمدينة.

مدن مصغرة

اللقاء التعريفي استعرض المزايا التي تتمتع بها المراكز الفرعية، والتي ستكون بمنزلة مدن مصغرة في حجمها ومساحتها، في الوقت الذي تعدّ فيه مدناً كبيرة بسكانها واقتصادها وأنشطتها الثقافية والتعليمية والصحية والخدمية، فضلاً عما تتمتع به من تصاميم عمرانية مميزة، وخدمات ومرافق عامة حديثة، ووسائل نقل متطورة بما فيها القطار الكهربائي والحافلات التي تربط هذه المراكز بشكل مباشر فيما بينها وبين طرق المدينة الرئيسية.

توحيد إجراءات المستثمرين

وبهدف تسهيل مهمة المستثمرين وتذليل الصعوبات التي تواجههم، وتقديم تسهيلات خاصة لهم؛ أكدت الهيئة خلال اللقاء عن توحيد إجراءات المستثمرين في المراكز الفرعية تحت مظلة الهيئة لجميع الجهات المعنية في المدينة بنسبة تصل إلى ١٠٠٪، حيث ستكون الهيئة وسيطاً بين المستثمر والجهات الحكومية الأخرى حتى نهاية تنفيذ المشروع، مع تشديد الهيئة على حرص الهيئة على الاستماع إلى مقترحات المطورين وآرائهم حول أفضل السبل لتحقيق أهداف هذه

المراكز، بالاستناد إلى توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وسمو نائبه، بتقديم كل الدعم للمطورين والمستثمرين في هذه المراكز بوصفها هدفاً رئيسياً لمستقبل المدينة.

مزايا واستثناءات

المزايا التي يحصل عليها المستثمرون في هذه المراكز الفرعية جرى استعراضها خلال اللقاء، وتشمل إتاحة ارتفاعات مطلقة للمباني في هذه المراكز، وإعطاء نسب عالية من الكثافات السكانية، وتنوع استعمالات الأراضي فيها بنسب مدروسة وملبية للاحتياجات والتطلعات، إلى جانب إتاحة هذه المراكز مساحات بناء تبلغ ستة أضعاف مساحة المراكز، يترك للمطور اختيار الطريقة المثلى لاستخدامها، سواء كان ذلك على شكل مبان مرتفعة أو متوسطة أو غيرها.

وكانت الهيئة العليا قد استطلعت تجارب العديد من المدن الكبرى في العالم التي طبقت مفهوم المراكز الفرعية، وحققت من خلالها نتائج إيجابية، ومنها على سبيل المثال مدينة باريس التي تضم ستة مراكز فرعية، ومدينة شنغهاي التي تضم خمسة مراكز فرعية، ومدينة طوكيو التي تضم ستة مراكز فرعية، إلى جانب مدن: شيكاجو وهونج كونج وسنغافورة وغيرها.

تحديات واستعدادات

ويأتي طرح الهيئة للفرص الاستثمارية في المراكز الفرعية امتداداً لاستعدادات الهيئة لمواجهة التحديات الكبيرة التي تشهدها المدينة خلال المرحلة المقبلة بعون الله، ومن ذلك التطور الكبير الذي تشهده القطاعات كافة وفي مقدمتها الأنشطة الاقتصادية.

وكانت الهيئة قد أقرت في وقت سابق اختيار مركز الملك عبدالله المالي ليكون المركز الفرعي الخامس في شمال مدينة الرياض، وهو ما سيحدث نقلة كبرى على مستوى الخدمات المالية والأنشطة المرتبطة بها في المدينة بمشيئة الله، وقد تعزز ذلك أخيراً باختيار مدينة الرياض لاحتضان مقر البنك المركزي الخليجي.

وفي جانب آخر تتهيأ مدينة الرياض لتبوؤ مكانة متقدمة في سعيها لتكون عاصمة للصناعات المعرفية والتقنية الخفيفة باحتضانها «مدينة تقنية المعلومات والاتصالات» التي تؤسسها المؤسسة العامة للتقاعد في شمال المدينة، ومشروع «وادي التقنية» الذي تشيده جامعة الملك سعود في حرمها الجامعي.

وفي الوقت الذي يشهد فيه مطار الملك خالد الدولي عملية تحديث وتطوير بمتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار، بما يجعله مطاراً متكاملاً للخدمات والمرافق يليق بمكانة مدينة الرياض والتطوير الذي تشهده في القطاعات كافة والذي سيجعل من الرياض مدينة كبرى بكل المقاييس.

مدينة جاذبة للاستثمار

وحول حجم الإقبال من المستثمرين والمطورين وملاك الأراضي للاستثمار في المراكز الفرعية؛ كشف اللقاء عن الإقبال الكبير من المستثمرين من داخل المملكة وخارجها على الفرص الاستثمارية المتعددة التي تحتضنها المدينة، حيث توافد إلى الرياض خلال الفترة الماضية عدد من المستثمرين الأجانب الراغبين في المشاركة باستثمارات كبرى في المدينة بشكل منفرد أو بالاشتراك مع مستثمرين سعوديين، وكان للأزمة المالية العالمية دور رئيسي في جعل الرياض وجهة هؤلاء المستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية في مواقع ذات جدوى اقتصادية أفضل، وهي ما تمثله الفرص الاستثمارية في مدينة الرياض

بحمد الله، حيث تتمتع بمناخ استثماري جاذب بالرغم مما كان يشاع عن تبني المملكة سياسة اقتصادية متحفظة.

مرونة في الضوابط

وأثناء اللقاء التعريفي عقدت حلقة نقاش مفتوح حول الفرص الاستثمارية للمراكز الفرعية، جرى خلالها تبادل الآراء والأفكار والأسئلة بين رئيس اللقاء بمشاركة عدد من مسؤولي الهيئة، وجمع من المستثمرين والمطورين الذي حضروا اللقاء، كشف خلالها عن خضوع الضوابط والإجراءات التي وضعتها الهيئة لهذه المراكز للمراجعة والتطوير، واستعداد الهيئة للتعامل بإيجابية مع ملاحظات المطورين ومقترحاتهم حولها، بما لا يحيد عن الأهداف الرئيسية لهذه المراكز، واعتماد الهيئة مبدأ المرونة غير المطلقة في التعامل مع هذه الضوابط، فكلما اقتربت مبادرات المستثمرين من هذه الضوابط كان ذلك أكثر قبولاً لدى الهيئة.

أما بشأن المدد الزمنية لاستقبال مبادرات المطورين الذين تقدموا بمبادرات لتطوير هذه المراكز، فقد كشف اللقاء عن أنهم سيتلقون خلال ٦٠ يوماً من تاريخ الموعد النهائي للتقديم إجابات حول الموافقة المبدئية على طلباتهم، تتبعها مدة تستغرق ستة أشهر للنظر في مقترحات التصاميم والإجراءات الأخرى، ليتم اختيار المبادرات التي تخضع للمفاضلة النهائية، يلي ذلك مرحلة الموافقة النهائية على المبادرات الفائزة والتي تستغرق ٦٠ يوماً بمشيئة الله.

وكانت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض قد مددت الموعد النهائي لاستقبال مبادرات المستثمرين والمطورين الراغبين في تطوير المراكز الفرعية في مدينة الرياض إلى يوم (٣٠ شوال ١٤٣٠هـ الموافق ١٩ أكتوبر تشرين الثاني المقبل)، تلبية لرغبة كثير من ملاك الأراضي والمطورين لإتاحة الفرصة لهم في إعداد دراسات أكثر شمولية للمراكز الفرعية.

التزام بمد الخدمات

وفي جانب إيصال الخدمات العامة إلى حدود المراكز الفرعية، أكدت الهيئة التزامها بالتعاون مع الأجهزة الأخرى العاملة في المدينة بإيصال الخدمات والشبكات الرئيسية كافة إلى حدود هذه المراكز، بما في ذلك الطرق، بينما يتولى المطور تمديد هذه الشبكات داخل نطاق المراكز مؤكدة أن مد شبكات النقل العامة إلى المراكز مقر بشكله النهائي في «الخطة الشاملة للنقل العام في المدينة» لكن توقيت تنفيذها يخضع للمفاوضات

الجارية مع وزارة المالية، والمدة التي يجري خلالها رصد التمويل اللازم لتنفيذ برامج الخطة.

وحول عدم تعارض مواقع المراكز الفرعية مع مناطق حضر المباني العالية من قبل الجهات المعنية بالطيران، أكد اللقاء أن جميع مواقع هذه المراكز لا تقع ضمن مناطق خطوط سير الطيران في المدينة، مشيراً إلى التنسيق بشأن ذلك مع كل من هيئة الطيران المدني وقاعدة الرياض الجوية.

أشكال مختلفة للاستثمار

واستمراراً لنظرتها المرنة تجاه مقترحات المستثمرين أيدت الهيئة التنسيق فيما بين ملاك الأراضي والمطورين والمستثمرين من داخل المملكة وخارجها للخروج بأفكار ومبادرات مشتركة حول الاستثمار في المراكز الفرعية، مبدية استعدادها لعقد لقاء مشترك يجمع الأطراف الثلاثة للتعرف إلى بعضهم لتحقيق مستويات أفضل من التقارب والتنسيق المشترك لمصلحة الجهات كافة، وعدم ممانعتها في تشكيل مستثمر أو عدة مستثمرين تكتلاً أو شركة مساهمة أو صندوقاً استثمارياً عقارياً للاستثمار في مركز أو عدة مراكز فرعية.

كما رحبت الهيئة بتقدم المستثمرين طلبات شراكة أو تمويل لصناديق تمويل حكومية كالمؤسسة العامة للتقاعد أو المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أو صندوق التمويل العقاري أو غيرها من جهات التمويل، للاستثمار في المراكز، على اعتبار أن بعض هذه المؤسسات مشاركة فعلياً في فرص استثمارية سبق أن طرحتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في كل من برنامج تطوير منطقة الظهيرة، ومركز الملك عبد الله المالي، ومدينة تقنية المعلومات والاتصالات.

ومن هذا المنطلق كشفت الهيئة عن عزمها عقد لقاء مشترك مع أعضاء مجلس المنطقة والغرفة التجارية ورجال الأعمال والإعلام للتعريف بمشاريع المنطقة الكبرى بعد شهر رمضان المقبل بمشيئة الله.

رؤية مستقبلية

وقد جرى خلال اللقاء التعريفي عرض فيلم توثيقي عن المراكز الفرعية اشتمل على تعريف برؤيتها المستقبلية، وأهدافها ووظائفها، والمزايا والحوافز الخاصة بتطويرها، وشرح للمخططات الهيكلية التصورية لمركزين فرعيين من هذه المراكز، وضوابطها التخطيطية المعتمدة، وشروط ومعايير المفاضلة لاختيار مواقع ومبادرات تطوير المراكز الفرعية.

وفي وقت سابق أطلقت الهيئة خطتها التعريفية بالفرص الاستثمارية المتعلقة بالمراكز الفرعية في مدينة الرياض، من خلال طرحها أمام المستثمرين والمطورين والملاك لتقديم مبادراتهم للاستثمار في تطوير تلك المراكز.

امتيازات تخطيطية

وقد أقرت الهيئة المعايير والامتيازات التخطيطية الخاصة بتطوير المراكز الفرعية لمدينة الرياض التي ستحتضن الأنشطة الاقتصادية، والمكاتب ومقرات الشركات والمؤسسات والبنوك، ومراكز التسوق، والمستشفيات وكليات التعليم العالي، والأندية الرياضية، والخدمات الإدارية والاجتماعية والثقافية، وستعد هذه المراكز مناطق تطوير خاصة في المدينة ولها تنظيمات تخطيطية تساهم في تميزها عن مناطق المدينة.

ومن بين هذه المميزات:

- ارتفاعات مطلقة.
- كثافة بنائية مرتفعة.
- إجراءات إدارية خاصة تتعلق بأنظمة البناء والتراخيص.
- مرونة عالية في تطبيق أنظمة البناء.
- تنوع في الأنشطة.

مخططات تصورية

كما أعدت الهيئة مخططات تصورية لمركزين فرعيين يقعان في جنوب غرب مدينة الرياض وشرقها، توضح للملاك والمطورين الأفكار التخطيطية والتصميمية والتصورات العامة التي يمكن أن تكون عليها تلك المراكز بعد تنفيذها، وستستخدم تلك المخططات بشكل إرشادي للتخطيط التفصيلي لتلك المراكز، حيث توضح استعمالات الأراضي وشبكات الطرق وتوزيع الخدمات والمرافق العامة، بالإضافة إلى ضوابط التطوير والكثافات، وأسس التصميم العمراني التي يفترض تطبيقها في تلك المراكز من قبل المطورين.

كتاب تعريفي

وضمن حملتها التسويقية للمراكز أصدرت الهيئة كتاباً تعريفياً تحت عنوان (مراكز مدينة الرياض الفرعية) احتوى على تعريف بهذه المراكز، والرؤية المستقبلية التي انطلقت منها، وأهدافها ووظائفها، والمزايا والحوافز الخاصة بتطوير هذه المراكز، إضافة إلى استعراض تجارب عدد من المدن العالمية التي أقامت مراكز فرعية مشابهة، وشرح للمخططات الهيكلية التصورية لمركزين فرعيين، وضوابطها التخطيطية المعتمدة، وشروط ومعايير المفاضلة لاختيار مواقع ومبادرات تطوير المراكز الفرعية.

وتهدف خطة الهيئة التسويقية إلى حث المطورين والملاك وتشجيعهم على تقديم مبادرات بنّاءة لتطوير هذه المراكز، وعقد لقاءات تعريفية للمطورين بغرض تعريفهم بالمراكز الفرعية والضوابط والمعايير الخاصة بها التي تم إقرارها من مقام الهيئة، وإتاحة الفرصة للمطورين لطرح أسئلتهم واستفساراتهم وملاحظاتهم وأفكارهم حول التطوير وآليات التنفيذ، وتعزيز فرص التعارف بين الأطراف المشاركة، وهو ما يساهم في تكوين التحالفات للتأهل للمنافسة، فضلاً عن إتاحة الفرصة لهم لحضور حلقات واجتماعات خاصة منفصلة، وتزويدهم بالكتيب الإعلامي الخاص بالمراكز الفرعية في مدينة الرياض.

ووفقاً للخطة التسويقية سيتاح للملاك والمطورين والمستثمرين تقديم مبادراتهم خلال فترة زمنية محددة تنتهي في يوم ٣٠ شوال ١٤٣٠هـ - ١٩ أكتوبر / تشرين الثاني المقبل، ليتم بعد ذلك دراسة المبادرات وتقويمها من قبل اللجنة الفنية المشكّلة من الجهات ذات العلاقة، واقتراح المناسب منها، ورفعها إلى لجنة المتابعة والإشراف على تخطيط المراكز الفرعية المقرة من الهيئة وتنفيذها، وذلك لإقرار المواقع والمبادرات الجديدة المقترحة لتطوير المراكز، ومن ثم الإعلان عن المبادرات الفائزة وإبلاغ أصحابها وبدء الخطوات المتعلقة بالتفاوض معهم ومناقشة التفاصيل المتعلقة بالتنفيذ والإدارة.

ويتاح للمطورين والمستثمرين الاطلاع على متطلبات التقديم للاستثمار في الفرص المتاحة في هذه المراكز والاستفسار عن أية معلومات تخص هذه المراكز، عبر الاتصال بالهاتف رقم: ٤٨٢٧١٠٧ (٠١) أو الفاكس رقم: ٤٨٠٧٠٦٤ (٠١) أو عبر البريد الإلكتروني: Sup_centers@arriyadh.net أو زيارة موقع الهيئة على الإنترنت: www.arriyadh.com.

جسدّها جناح الهيئة في معرض الرياض العقاري

الإنسان والثقافة والبيئة .. محاور رسالة الهيئة التطويرية

جسدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض شعار «التطوير من أجل الحياة» خلال مشاركتها في معرض الرياض الثاني عشر للعقارات والتطوير العمراني الذي أقيم خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ ربيع الثاني ١٤٣٠هـ في مركز المعارض الدولي بالرياض.

فمن خلال مشاركتها في المعرض عرضت الهيئة جوانب من مسيرتها التطويرية التي امتدت لأكثر من ٣٦ عاماً، ناشرة عبر هذه المشاركة رسالتها ورؤيتها وتوجهها التطويري لمستقبل المدينة، وذلك من خلال المحاور الثلاثة التي تمثل منطلقات الهيئة في رؤيتها التطويرية، وهي: الإنسان، والثقافة، والبيئة.

معارض

عرضت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في جناحها الذي احتضنه مركز المعارض الدولي في الرياض تجربتها في النهوض بالعاصمة السعودية، والتي امتدت إلى جانب دورها في رسم السياسات ووضع الإجراءات الرامية إلى رفع مستوى الخدمات والمرافق ذات الصلة بحياة المواطن وفرص معيشته الرغدة، إلى النواحي التخطيطية والعمرانية والاقتصادية والثقافية والبيئية والمعلوماتية كافة. فالهيئة تعد المفكر والمنسق لجميع برامج التنمية في مدينة الرياض.

فقد استعرض المعرض تجربة الهيئة في مجال التطوير من خلال مجموعة متنوعة من المشاريع التطويرية المتكاملة التي نفذتها في مدينة الرياض، والتي تتمحور حول التطوير من أجل الإنسان والثقافة والبيئة.

الإنسان محور التطوير

التزمت الهيئة في مسيرتها التطويرية بالاهتمام بمحور التطوير الأساسي لها وهو الإنسان، فأنشطة الهيئة التطويرية تتلمس احتياجات الناس من خلال دراسات ميدانية تحليلية، ومن ثم إدراجها باهتمام ضمن مشاريعها التطويرية، سواء كانت هذه الاحتياجات تعبدية أو تجارية أو ترفيهية أو غيرها، ولمختلف الأعمار والأعراق.

لذا فليس غريباً أن تجذب مشاريع الهيئة الناس سواء كانوا أطفالاً أو كباراً، مواطنين أو وافدين بمختلف جنسياتهم وأعراقهم وديناتهم، وأن يجدوا فيها البيئة الملائمة لاحتياجاتهم النفسية والاجتماعية والمادية.

فقد احتوت مشاريع الهيئة على مجالي الحياة الدينية والدنيوية، في مزيج جميل يجسد التصور الإسلامي الذي يجمع في تكامل بين ما هو ديني وما هو دنيوي، لذا اتجه التطوير لدى الهيئة إلى تجسيد هذا التكامل، وهو ما أنتج معالم ذات روحانية وروح جاذبة.

ولكون الترفيه حاجة إنسانية لا ينفك عنها فرد ولا مجتمع، فقد كانت مشاريع الهيئة متضمنة لهذه الحاجة، ومهيأة المجال لتحقيقها في صور وهيئات مختلفة، ولكل الأعمار والأجناس. ومن دلالات النجاح في هذا الجانب الإقبال المتزايد على الفراغات الموجهة لهذا المجال.

كما سعت الهيئة في أعمالها المختلفة إلى استيعاب جميع الناس، لتكون هذه الأماكن ملائمة للنساء والرجال والأطفال والكبار والمواطنين والمقيمين والزوار على حد سواء. فزيارة هذه الأماكن تدفع إلى تكرارها لما يرى الرائي من تجمعات تكاملية بشرية يتسق معها مصطلح (المهرجانات العائلية).

التطوير من أجل الثقافة

الأمر كذلك بشأن التطوير من أجل الثقافة، فقد التزمت الهيئة في مسيرتها التطويرية بالحفاظ على الثقافة المحلية وتدعيمها، واعتبارها رافداً مهماً في التطوير، لذا فهي تزاوج في مشاريعها ما بين المعاصرة والتراث من خلال دعمها لاستمرارية هذه الثقافة بأبعادها القيمية والسلوكية والمادية، في الوقت الذي تستوعب فيه في أعمالها التطويرية معطيات العصر التقنية في مزيج متوازن بديع مع هذه الثقافة.

ويتسع الاهتمام بالبعد الثقافي لاستيعاب الثقافات الأخرى من خلال حرص الهيئة على أن تكون مشاريعها داعمة للحوار بين الثقافات المختلفة، وهذا يعني توجيه هذه المشاريع لتكون ملائمة للأشخاص من الثقافات المختلفة، وفي الوقت نفسه جاذبة لهم لارتيادها واستعمالها.

فهذه الهيئة تلتزم في أعمالها بمبدأ استمرارية الثقافة، وتأخذ هذه الاستمرارية صورتين متكاملتين. حيث تركز الصورة الأولى على الاهتمام بالبعد المادي في الثقافة المحلية، والذي يتجسد في السعي لتصميم مبان معاصرة تنتمي إلى المدينة بشكل عام، وإلى البيئة المحيطة بصورة خاصة، مع التركيز على الروح العامة للعمران بصورته المادية، وتجاوز فكرة النقل المباشر لعناصر العمارة التراثية.

أما الصورة الثانية فتركز على البعد غير المادي في الثقافة المحلية، والذي يتجسد في القيم، والأعراف، والسلوك، ومظاهر الحياة الاجتماعية المختلفة.

إلى جانب إعطاء الفرصة في المشاريع التطويرية لاستمرارية هذا البعد من الثقافة – بصورتيه – وتعزيزه، وهو ما يدعم الهوية ويضيف نكهة خاصة للحياة، فضلاً على كونه داعماً لجودة الحياة.

البعد المادي للتراث الثقافي أحد أشكال التزام الهيئة بالثقافة بوصفها محوراً أساسياً في التطوير، فهذه الهيئة تسعى دائماً إلى العمل على دعم هذا البعد عبر تغذية ثلاثة جوانب في التطوير، وهي: الحفاظ على التراث المادي سواء كان مباني تراثية مفردة أو مستوطنات، وإعادة التأهيل إلى بعض هذه المباني التراثية دعماً لاستمراريتها. وأخيراً جعل هذا التراث مصدراً للإلهام في الأعمال التطويرية المعمارية والعمرانية المعاصرة، ومحاكاته بذكاء، إضافة إلى تطوير مفرداته، وإعادة توظيفها بصورة بديعة تبث الروح في هذا التراث وتحافظ على نموه.

أما البعد غير المادي للتراث الثقافي، والذي يُعنى بما يرتبط بالإنسان مباشرة، كالقيم والعلاقات الاجتماعية والمظاهر السلوكية الجماعية الإيجابية، فقد تلمست الهيئة هذا البعد لتحفز وجوده في أعمالها التطويرية، ومن أبرز ما يجسد ذلك على سبيل المثال: الحفاظ والتدعيم للعلاقة الإيجابية المباشرة بين الحاكم والمحكوم، والذي انعكس في تطوير منطقة قصر الحكم، والذي توجه للحفاظ على مظاهر صلة الناس بالحاكم، وارتباط المسجد بالقصر.

كما أن الأعمال التطويرية المختلفة التي قامت بها الهيئة تهدف في مجملها إلى إيجاد بيئات تساعد على اللقاء بين الناس، وعلى ممارستهم أنشطتهم بصور جماعية.

وتمثل الاحتفالات ومظاهر الفلكلور الشعبي التي تجد لها مكاناً رحباً في أعمال الهيئة صورة شديدة الوضوح لدعم استمرارية هذا البعد غير المادي من الثقافة.

وفي الإطار ذاته تسعى الهيئة في أعمالها التطويرية إلى دعم التلاقح الثقافي من خلال إيجاد أماكن جاذبة للسياح وللمقيمين، وبالقوة نفسها التي تكون هي ذاتها جاذبة للمواطنين، وهذا يوجد فرصاً مواتية للقاء بين الناس من مختلف الثقافات، وهذا بدوره يشجع ويدعم الحوار والتواصل الثقافي بينهم.

كما يجد الناس من مختلف الثقافات في أعمال الهيئة أماكن لقضاء الوقت والعمل الإيجابي بعضهم بجانب بعض بصورة فريدة، كما أن هذه الأماكن تملك من العطاءات المكانية ما يدعم التلاقح الثقافي بين هؤلاء الناس، فلا يجدون فيها الغربة والوحشة، بل المتعة والبهجة، رغم أنها في أساسها مبنية على الثقافة العمرانية والمعمارية المحلية. فقد اعتمدت الهيئة في أعمالها على الاستعانة بمكاتب محلية وإقليمية ودولية؛ وهو ما ساهم في اللقاء الثقافي الإيجابي بين الخبراء، وتبادل الرؤى بينهم.

ويبنى التطوير المعماري والعمراني في مشاريع الهيئة على مستويات عالية من الجودة، ولتحقيق ذلك اعتمدت الهيئة في إيجاد مشاريعها على المسابقات الفنية العالمية والإقليمية، وعلى التحكيم الداخلي والخارجي لهذه المشاريع، وهو ما ساهم في جذب خبرات دولية ومحلية متميزة للمساهمة في مشروعات الهيئة التطويرية، وهو ما منحها تميزاً كسبت به جوائز محلية وعالمية. هذا المشاريع المميزة أصبحت – من ثم – معالم سياحية جاذبة للسياح من مختلف البيئات والثقافات.

إعادة الحياة إلى البيئة

أما التطوير من أجل البيئة فقد التزمت الهيئة في مسيرتها التطويرية بالاهتمام بالبيئة الطبيعية من حيث حمايتها والمحافظة عليها، إلى جانب إعادة الحياة إليها وتعزيزها وتدعيمها، كما التزمت بتحسين البيئة العمرانية والتقليل من الآثار السلبية للأعمال التطويرية المختلفة على جودة الهواء أو الحياة البشرية أو النباتية أو الحيوانية أو الطبيعة بشكل عام.

وفيما يتعلق بحماية البيئة وإعادة التأهيل فقد أعدت الهيئة دراسات وبرامج لحماية البيئة الطبيعية من التدمير والاعتداء على مقوماتها الفريدة، كما أوجدت بعض المشاريع التي تهدف إلى إعادة تأهيل لما تم الاعتداء عليه، وتهيئته لدوره البيئي الطبيعي.

وفي مجال تعزيز البيئة فقد نهجت الهيئة مبدأ تعزيز الطبيعة من خلال إدخال الخصائص الطبيعية ضمن موجهات التطوير، واتخاذ محدد رئيس لطبيعة المشاريع وتوجهها حيث نالت الدراسات البيئية نصيباً وافراً من مجمل دراسات الهيئة، كما استثمرت هذه الدراسات في مشاريع تنسيق المواقع والتطويرات العمرانية المختلفة لتنتج مشاريع متوائمة مع الطبيعة والحياة النباتية المحلية ومتكاملة معها.

خطة تنسيقية لتوفير الخدمات العامة في الرياض

شرعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في إعداد خطة تنسيقية لتوفير الخدمات العامة على مستوى مدينة الرياض تهدف إلى وضع معايير تخطيطية للخدمات العامة وتحديد الاحتياجات المستقبلية منها في مدينة الرياض، وهو ما من شأنه المساهمة، بمشيئة الله، في رفع كفاءة الخدمات المقدمة لسكان المدينة ورفع مستواها.

تهدف الخطة التنسيقية لتوفير الخدمات العامة في مدينة الرياض إلى تحديد مستوى الخدمات العامة في المدينة؛ كالمساجد والخدمات التعليمية والصحية والأمنية والترفيهية والثقافية، إضافة إلى وضع معايير تخطيطية معتمدة لهذه الخدمات تساهم في تقييم مستوياتها وتحديد الاحتياجات المستقبلية منها في ضوء التوقعات السكانية للمدينة.

وتشتمل على بناء قاعدة معلومات جغرافية وإحصائية لتلك الخدمات تكون في متناول كافة الجهات المعنية بتوفير الخدمات العامة في المدينة، وهو ما يساعد هذه الجهات في اتخاذ القرارات المناسبة.

وتقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بإعداد الخطة بمنهج عمل يعتمد بشكل رئيسي على مشاركة الجهات الحكومية ذات العلاقة، من خلال لجنة فنية تم تشكيلها لهذا الغرض تضم في عضويتها ١٥ عضواً من ممثلي الجهات الحكومية الخدمية المعنية، وتقوم بممارسة أعمالها من خلال توفير المعلومات اللازمة وعقد الاجتماعات وورش العمل لمناقشة النتائج والتوصيات المقترحة.

وتعد الخطة التنسيقية لتوفير الخدمات العامة في الرياض مشروعاً رئيسياً ومهماً لمدينة الرياض؛ لكونها تمس بشكل مباشر مستوى الحياة لسكان المدينة وجودتها، حيث من المتوقع أن تساهم نتائج هذه الخطة وتوصياتها- بمشيئة الله - في رفع كفاءة الخدمات المقدمة لسكان المدينة ورفع مستواها؛ لكونها تمثل الخريطة المكانية لمواقع الخدمات العامة، وقاعدة للبيانات الخاصة بتلك الخدمات، سواء كانت الحالية منها أو المستقبلية، وتعد أحد النواتج الرئيسية التي ستستفيد منها الجهات الحكومية التي تقوم على توفير تلك الخدمات لسكان المدينة.

تتكون الخطة من أربع مراحل رئيسية :

- المرحلة التحضيرية تعنى باقتراح الطرق المناسبة لجمع المعلومات وتحديد مصادر البيانات.
- المرحلة الأولى تعنى بدراسة وتقييم الأوضاع الراهنة للخدمات العامة ويشمل ذلك الخدمات الدينية والتعليمية والحكومية والصحية والامنية والترفيهية والثقافية.
- المرحلة الثانية تتضمن وضع معايير تخطيطية معتمدة للخدمات العامة وتحليل المعلومات، وتحديد العجز والاحتياجات المستقبلية من الخدمات العامة للمدينة.
- المرحلة الثالثة وتشمل التوزيع المكاني للاحتياجات المستقبلية ووضع برنامج تنفيذي يشمل تحديد الأولويات ووضع مراحل التنفيذ واقتراح عدة خيارات أو بدائل الخاصة بالإدارة الحضرية للتنفيذ بالإضافة إلى بناء قاعدة معلومات خاصة بالخدمات العامة لمدينة الرياض ووضعها بتصرف كافة الجهات المعنية بتوفير الخدمات العامة بمدينة الرياض.

وقد جرى عقد ثلاث اجتماعات للجنة الفنية المشكلة من الجهات الخدمية ذات العلاقة، استعرض خلال في الاجتماع الأول نتائج المرحلة التحضيرية، ونتائج المرحلة الأولى في الاجتماع الثاني، فيما استعراضت نتائج المرحلة الثانية في الاجتماع الثالث.

هيئة تطوير الرياض تشارك في ملتقى السفر والسياحي تحت شعار «بيئتنا حياتنا»

استدامة للعناية بالموارد البيئية في الرياض

تحت شعار «بيئتنا حياتنا» شاركت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في ملتقى السفر والاستثمار السياحي السعودي ٢٠٠٩م الذي نظمته الهيئة العامة للسياحة والآثار في فندق الفيصلية بالرياض يوم الأحد ١٦ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ لمدة خمسة أيام، وذلك عبر جناح أقامته هيئة تطوير الرياض في المعرض المصاحب للملتقى، استعرضت من خلاله تجربتها في المشاريع البيئية في مدينة الرياض.

وتناول جناح الهيئة في المعرض - الذي يعد إحدى المناسبات السياحية الدولية - ثلاثة نماذج من مشاريع الحدائق الكبرى والمتنزهات التي أنشأتها الهيئة في الرياض، وتمثلت في كل من متنزه سلام، وحدائق مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، وحدائق حي السفارات، مقدماً صورة من صور التنمية السياحية التي تزخر بها مدينة الرياض، ونماذج من المقومات والفرص الاستثمارية المتعددة التي تحتضنها المدينة في مختلف المجالات السياحية.

معارض

يأتي اهتمام الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالحدائق الكبرى والمتنزهات على مختلف أصنافها، انطلاقاً من سعيها نحو توفير عناية دائمة بالموارد البيئية النادرة في المدينة عبر وضع برامج للتطوير البيئي المستدام، يهدف إلى ضمان وتعزيز رفاه العيش لأجيال الحاضر مع المحافظة على حقوق الأجيال في المستقبل، والذي ينطلق من جانبين رئيسيين، هما: حماية البيئة والمحافظة عليها، ومعالجة أي مشكلات بيئية تنشأ لأي سبب كان.

ويمثل متنزه سلام الرئة الخضراء لمدينة الرياض وأحد أهم متنفس طبيعي في وسط المدينة، فهو متنزه عائلي متعدد البيئات، يقع في وسط المدينة على مساحة تبلغ ٢٥٣ ألف متر مربع تتوسطه بحيرة تبلغ مساحتها ٣٤ ألف متر مربع، ويخدم زائريه بقضاء أوقات ممتعة من خلال تزويد المتنزه بالمسطحات الخضراء، واحتياجات المرافق العامة ، في الوقت الذي يخدم فيه البيئة العامة للمدينة بزيادة الرقعة الخضراء فيها ومن ثم تحسين مظهرها وصورتها الجمالية.

أما مركز الملك عبد العزيز التاريخي فيحتضن سبع حدائق رئيسيّة تشمل: حدائق الوطن والحرس واليمامة والسور والوادي والمدي والجسر، إلى جانب مجموعة من الساحات العامة والميادين وواحات النخيل.

وقد أولى تصميم المركز اهتماماً كبيراً بالبيئة، إذ إن مساحاته الخضراء بما تتضمنه من أصناف النباتات والأشجار المتنوعة تساهم في الحد من التلوث، وفي تنقية الهواء، وتلطيف درجات الحرارة، لتستفيد من ذلك المناطق المحيطة بالمركز.

أما حي السفارات فيحتوي على ٢٣ حديقة في المناطق السكنية، يبلغ مجموع مساحاتها نحو ٥٢٠ ألف متر مربع، كما يحتوي الحي على متنزه عام وتبلغ مساحته نحو ٣١٧ ألف متر مربع، وتشمل ملاعب وأماكن ذات خصوصية للتنزه وساحات للأطفال إضافة إلى حديقة توضح الحياة الحيوانية والنباتية في صحاري العالم المختلفة.

arriyadh.com أفضل بوابة معلومات عربية

بما ينسجم مع سعي الهيئة نحو خدمة سكان مدينة الرياض عبر أحدث الوسائل وأكثرها سهولة، حقق موقع مدينة الرياض على الإنترنت www.arriyadh.com والذي أنشأته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، جائزة أفضل بوابة معلومات وخدمات إستراتيجية عربية، وجائزة المركز الثاني بوصفه أفضل موقع للأدلة وخدمات المعلومات، وذلك ضمن مسابقة أفضل موقع إلكتروني عربي لعام ٢٠٠٩م، في دورتها الخامسة التي تنظمها كل من أكاديمية جوائز الإنترنت في المنطقة العربية بالتعاون مع مدينة دبي للإنترنت وشركة مايكروسوفت وجمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية (BSA).

وتحقق هذا الفوز - بفضل الله - وسط منافسة بين المرشحين حول جوائز ٣٩ فئة تضمنت أفضل موقع إلكتروني في مجالات: المصارف والمؤسسات المالية، والتجارة الإلكترونية، ومواقع الأزياء، والمؤسسات الحكومية، والبلديات، وأفضل موقع للمنظمات الدولية والقنصليات، والمؤسسات غير الحكومية، إلى جانب أفضل موقع ترفيهي، وأفضل موقع إعلامي وأفضل موقع تعليمي. وقد أقيم حفل لتوزيع الجوائز بمدينة دبي في ٢٩ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ بحضور عدد من مدراء المواقع الإلكترونية العربية ومسؤوليها، وعدد من وسائل الإعلام الإقليمية والعالمية.

يعد موقع الرياض www.arriyadh.com الموقع الرسمي لمدينة الرياض على الإنترنت، حيث أسسته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عام ١٤٢٤هـ بهدف خدمة سكان العاصمة وزوارها وتقديم الأخبار والمعلومات والخدمات التفاعلية والوثائق، وقامت مؤخراً بتجديده وتطويره في شكله ومحتواه بما يتماشى مع طبيعة وسائل التقنية الحديثة في التطور.

ويحتوي الموقع على روابط لمواقع الهيئة الرئيسية الثلاثة على شبكة الإنترنت وهي: موقع مدينة الرياض باللغتين العربية والإنجليزية www.arriyadh.com وموقع هيئة تطوير الرياض www.ada.gov.sa وموقع خرائط الرياض www.arriyadhmap.com.

ويتضمن موقع www.arriyadh.com أقساماً وصفحات عدة تشمل صفحة (أخبار الرياض) التي تضم الأخبار الرئيسية التي تعنى بمدينة الرياض، وقسماً عن مدينة الرياض يضم جملة من المعلومات والبيانات بوصفه دليلاً شاملاً عن المدينة.

كما يضم الموقع معلومات عن المؤشرات الحضرية في مدينة الرياض التي تصدرها الهيئة، وصفحة عن السياحة تغطي الفعاليات والمناسبات الثقافية والترفيهية والعلمية المختلفة التي تحتضنها المدينة، إلى جانب صفحة التسوق التي تشمل عرض السلع التي يقوم بإدخالها الزوار بأنفسهم، وأخباراً رئيسية عن الجديد في مجال التسوق، وصفحة عن المال والاقتصاد تشتمل على شريط مباشر لأسعار الأسهم في سوق الأسهم السعودي يقدم معلوماته بشكل فوري، مع عرض آخر أخبار سوق المال، وخدمة عروض التخفيضات.

كما يحتوي موقع الرياض على تبويب لأخبار أسواق العقار والنفط والطاقة والمصارف والبنوك ومقالات اقتصادية متنوعة، وخصص الموقع صفحات تعنى بالأسرة والطفل وحياتنا الصحية وأخبار الرياضة والحكومة الالكترونية.

ومن بين أهم مكونات الموقع: مكتبة للصور تشمل صوراً مختارة ومتنوعة من الصور القديمة والحديثة والنادرة لمدينة الرياض، وصفحات الاستبيانات ، وباب «شارك برأيك».

أما موقع www.ada.gov.sa فيعد حلقة تواصل بين الهيئة وسكان مدينة الرياض توثق لمسيرة الهيئة ومشوارها الذي تجاوز ثلاثة عقود منذ صدور القرار السامي بإنشائها عام ١٣٩٤هـ حتى الآن.

ويقدم الموقع لزواره وجبة ثرية من الخدمات المتنوعة تشمل أبرز الأخبار والأحداث والتقارير الصادرة عن الهيئة، وتوثيقاً لمعظم مشاريعها الإنشائية والتخطيطية، ومكتبة شاملة لمطبوعات الهيئة، وقاعدة بيانات إلكترونية للتقارير والدراسات التي قامت الهيئة بإجرائها في مختلف القطاعات، بما في ذلك نواتج المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض.

وبدوره يشكل موقع www.arriyadhmap.com دليلاً جغرافياً مفصلاً لمدينة الرياض، يعرض خرائط تفاعلية تعتمد على أنظمة برمجية متطورة بتقنيات (GIS) بأسلوب عصري يجمع بين الدقة والسرعة وسهولة الاستخدام.

ويوفر الموقع عدة مستويات لعرض الخرائط الرقمية وصور الأقمار الصناعية، تبدأ بخريطة لمنطقة الرياض، ثم مدينة الرياض، ثم البلديات والأحياء، وهكذا حتى تصل إلى مستوى الطرق والشوارع والمنازل. كما يمكن استعراض خرائط مفصلة لأي حي من أحياء المدينة مباشرة من خلال اختيار اسم الحي من القائمة.

ويحتوي الموقع على خريطة ملاحية متطورة يستطيع الزائر من خلالها البحث عن أي شارع أو معلم داخل المدينة، أو التعرف إلى الطرق الموصلة بين أي خدمتين أو نقطتين على الخريطة، مع شرح تفصيلي لاتجاهات القيادة، وحساب دقيق للمسافة المقطوعة، إضافة إلى البحث عن خدمة معينة داخل المدينة أو داخل منطقة معينة، وتحديد موقعها على الخريطة، والحصول على معلومات تفصيلية عنها كالعنوان والوصف ورقم الهاتف والصور، كما يمكنه أيضاً استعراض الخدمات المتاحة حسب التصنيف ضمن قاعدة بيانات غنية يتم تحديثها باستمرار.

كما تتيح الخرائط التفاعلية للزائر إمكانية تحديد موقع منزله أو مكتبه أو متجره على الخريطة؛ ليقوم الموقع بحفظه وتسجيله، ومن ثم عرض الخدمات القريبة منه بعد ذلك، كالفنادق، والمدارس، والمستشفيات...إلخ.

يشار إلى أن موقع مدينة الرياض الرسمي على شبكة الإنترنت يحتل مراكز متقدمة في محركات البحث ويحظى بتفاعل كبير من قبل الزائرين والمستخدمين لخدماته التي تتعدد ما بين خدمات إخبارية وتعليمية وثقافية وسياحية واقتصادية وتسويقية وغيرها، إضافة إلى قواعد المعلومات الشاملة التي يحتضنها الموقع، والتي تشهد عمليات تطوير وتحديث على الدوام.

جائزة أفضل موقع أدلة وخدمات ومعلومات

جائزة أفضل بوابة استراتيجية للمعلومات

استعرضها جناح الهيئة في جيتكس ٢٠٠٩

خدمات تفاعلية تجذب الزوار لمواقع الهيئة الإلكترونية

جملة من الخدمات التفاعلية استعرضتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في مواقعها الإلكترونية خلال مشاركتها في فعاليات المعرض الدولي الثامن لتقنية المعلومات جيتكس السعودية ٢٠٠٩م والذي أقيم في مركز معارض الرياض الدولي خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ ربيع الثاني ١٤٣٠هـ بمشاركة واسعة من قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات من داخل المملكة وخارجها.

جناح الهيئة في المعرض أسهم في تعريف الزوار بمواقع الهيئة على الإنترنت والخدمات التي تقدمها هذه المواقع، المتمثلة في كل من موقع مدينة الرياض باللغتين العربية والإنجليزية www.arriyadh.com وموقع هيئة تطوير الرياض www.ada.gov.sa وموقع خرائط الرياض www.arriyadhmap.com.

معارض

اجتذبت الخدمات التفاعلية التي تقدمها مواقع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض اهتمام زوار جناح الهيئة في معرض (جيتكس السعودية ٢٠٠٩) حيث أبدى العديد من الزوار اهتمامهم بجملة من المعلومات والخدمات التفاعلية التي تقدمها مواقع الهيئة مجاناً لسكان مدينة الرياض وزوارها ضمن اهتمامها بتوفير أكثر المعلومات حداثة ودقة عن مدينتهم.

ومن بين هذه الخدمات خدمة رسائل الجوال للمشتركين، والتي تتيح للمتصفح إمكانية الاشتراك في خدمة الرسائل المجانية التي يقدمها الموقع، وتتضمن إرسال رسائل يومية عن أخبار مدينة الرياض وأحداث الرياض عبر الهاتف الجوال بمجرد تسجيل رقم هاتف المشترك في الموقع.

وجذبت خدمة دليل الرياض على الهاتف الجوال بدورها اهتمام زوار الجناح، وهي خدمة استحدثها الموقع أخيراً تحت مسمى «دليل الرياض» وهي تتيح لسكان المدينة الاستفادة من خدمات الموقع عن طريق الهاتف الجوال، وذلك من خلال إرسال رسالة إلى الرقم (٨١٨٢٥) تتضمن عنواناً يرغب المتصل في معرفة الطريق للوصل إليه. وفي غضون لحظات يتلقى الرد عبر رسالة من موقع مدينة الرياض، تتضمن وصفاً للمكان أو العنوان المستفسر بشأنه.

وتشتمل هذه الخدمة على كافة البيانات الخاصة بالموقع، مرفقة بخريطة توضيحية للعنوان توضح أقرب الطرق للوصول إليه، وهذه الخدمة متوفرة لعملاء شركة الاتصالات السعودية، وتقدر تكلفة الرسالة بـ ٤٠ هللة، وتعمل مع خدمة (WAP) في الجوال.

وتحتوي قاعدة البيانات الخدمية لـ «دليل الرياض» على معلومات غنية وحديثة تم جمعها وتدقيقها وتحديثها قبل تصنيفها بشكل منظم، ثم جرى تشكيلها ضمن ست خدمات أساسية هي: (الفنادق والشقق المفروشة، والمطاعم، ومراكز التسوق والخدمات، والخدمات السياحية والترفيهية، وخدمات المجتمع، والخدمات الصحية والتعليمية).

ومن جانبهم شارك العديد من زوار الجناح في نوافذ الاستفتاءات المفتوحة حول مختلف الموضوعات التي تخص المدينة في موقع مدينة الرياض، والتي تهدف إلى التعرف إلى اتجاهات الزائرين وميولهم حول موضوعات هذه الاستفتاءات؛ للاستفادة من نتائجها في الدراسات والبحوث التي تجريها الهيئة حول القطاعات المختلفة في المدينة.

بينما أتاح باب «شارك برأيك» الفرصة أمام الزوار للإدلاء بآرائهم حول الموضوعات التي يتم طرحها على الموقع، والمشاركة بآرائهم ووجهات نظرهم حول المشروعات التنموية التي تحتضنها المدينة، فضلاً عن التعرف إلى أهم المشكلات العامة التي تواجه سكان العاصمة وزوارها، وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في وضع الحلول لهذه المشكلات.

واجتذبت العديد من زوار المعرض مكتبة مطبوعات الهيئة الإلكترونية التي يتضمنها موقع الهيئة على الإنترنت www.ada.gov.sa، وتعد بمنزلة مكتبة شاملة وقاعدة بيانات إلكترونية ضخمة، تضم بين جوانبها العديد من الكتب والإصدارات والبحوث والتقارير والدراسات التي قامت الهيئة بإجرائها في مختلف القطاعات، وهو ما يحقق فرصة مهمة للباحثين والمهتمين في الحصول على كم وافر ومتنوع من المعلومات والدراسات والبيانات عن ماضي المدينة وحاضرها ومستقبلها بيسر وسهولة عبر تحميل الملفات إلكترونياً بصيغة (PDF).

وبما يتماشى مع طبيعة وسائل التقنية المتسارعة في التطور والتحديث شهدت مواقع مدينة الرياض على الإنترنت أخيراً سلسلة من التحديث والتطوير، شملت مختلف أركانها ومحتوياتها لتتواكب مع متطلبات مستخدميها وزائريها وتطلعاتهم، كان آخرها التحديث الشامل الذي خضعت له هذه المواقع في أشكالها ومحتواها، لتنطلق في صورتها الجديدة، وتتماشى مع أهمية مدينة الرياض بوصفها عاصمة للمملكة العربية السعودية، وتستوعب كماً وافراً من الخدمات والعناصر والمعلومات التي تهم زائريها، سواء كانوا من سكان المدينة أو من خارجها أو من خارج المملكة.

قاعدة البيانات المركزية الحضرية بالهيئة..

مورد متجدد يرفد المخططين بالمعلومات والبيانات الدقيقة

تختزن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بيانات ومعلومات متنوعة تغطي كافة قطاعات المدينة، طورتها ضمن قاعدة للبيانات المركزية الحضرية، تتميز بالربط بين العناصر المكانية والوصفية باستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية الحديثة، بما يعطي المخططين والمستخدمين من داخل الهيئة وخارجها قدرات تحليلية متطورة تساهم في الوصول إلى القرارات والخطط التطويرية المناسبة، والمبنية على المعلومات الحديثة والدقيقة.

وتتمتع هذه القاعدة التي تحتضن معلومات وبيانات المسوحات المتنوعة التي أجرتها الهيئة على قطاعات مختلفة في المدينة، بعناصر التجديد والتحديث والمراجعة، في الوقت الذي تتسع فيه يوماً بعد آخر، عبر رفدها بالجديد من المعلومات الرقمية والبيانات الوصفية والخرائط والمصورات الجوية والفضائية من مختلف المصادر داخل الهيئة وخارجها.

يمثل توفر البيانات الدقيقة والحديثة والشاملة والمتنوعة أحد الأسس المهمة لعمل المؤسسات والهيئات العامة والخاصة، وبشكل خاص حينما تكون طبيعة عمل هذه الأجهزة مرتبطة بأنشطة التطوير الإستراتيجي الشامل للمدن.

فالمعلومات والبيانات الدقيقة تمثل أحد المقومات الرئيسية للنجاح في عمل هذه الأجهزة، في الوقت الذي تمثل فيه حجر الأساس لبناء قواعد معلوماتية تشخص واقع المدن، ويتم عبرها تحديد الاحتياجات واستشراف المستقبل.

غير أن تهيئة هذه المعلومات والبيانات لتكون أداة فعالة يتطلب جهداً متواصلاً من البحث العلمي الدقيق، فضلاً عن التدقيق والتحديث المتواصل، والمعالجة المستمرة، وتوظيف أوعية المعلومات الحديثة في مجالات التخزين والعرض والتبادل والتحديث وإعادة التغذية.

وفي هذا الصدد أجرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض خلال العقدين الماضيين العديد من المسوحات المتنوعة للمدينة في مجالات استعمالات الأراضي، والسكان والمساكن، والخدمات والمرافق العامة، والطرق والنقل بمختلف وسائله، والسلامة المرورية، ومعالم المدينة الرئيسية والكثير من المسوحات الأخرى التي تغطي القطاعات كافة في المدينة، وأدرجتها ضمن قاعدة واسعة للبيانات المركزية الحضرية تعمل وفق أحدث الأنظمة والتطبيقات الحديثة.

وتحتوي قاعدة البيانات المركزية في الهيئة على بيانات متنوعة تربط العناصر المكانية مع الوصف الخاص بهذه العناصر، وتخضع باستمرار لأعمال الإضافة والتحديث والمراجعة من قبل إدارة تقنية المعلومات الحضرية في الهيئة، في الوقت الذي تشارك فيه مختلف إدارات الهيئة برفد هذه القاعدة بالجديد من المعلومات الرقمية والبيانات الوصفية والخرائط والمصورات الجوية والفضائية وفق مقاييس ومواصفات تتوافق مع برامج القاعدة.

وتشتمل هذه القاعدة على الخريطة الرقمية التي طورتها الهيئة للمدينة باستخدام خرائط المخططات وصور الأقمار الصناعية، والتي تحتوي على أشكال «shapes» تمثل حدود المدينة متدرجة إلى البلديات فالأحياء فالبلوكات فقطع الأراضي، وكل شكل من هذه الأشكال يعد بمنزلة وعاء يحتوي على معلومات خاصة به.

كما احتوت الخريطة الرقمية على خطوط «lines» تمثل شبكة الطرق في المدينة بكامل، مستوياتها، مشتملة على بعض خطوط الخدمات العامة، كـ: الماء والكهرباء والصرف الصحي، وكل خط من هذه الخطوط يمثل وعاءً يحتضن المعلومات الخاصة به أيضاً.

كما تضمنت الخريطة الرقمية لمدينة الرياض نقاطاً «points» تمثل معالم المدينة الرئيسية، وشبكة لإدارة الحركة المرورية ومراقبتها وما تتضمنه من إحداثيات مواقع الحوادث المرورية، مع احتضان هذه النقاط لقدر وافر من المعلومات المرتبطة بها.

جميع هذه البيانات والمعلومات ربطتها الهيئة ببياناتها التفصيلية، فعلى سبيل المثال جرى ربط الأشكال التي ترسم قطع الأراضي بالبيانات التفصيلية لهذه الأراضي. وأيضاً جرى ربط الخطوط التي ترسم الشوارع بالبيانات الوصفية التفصيلية لهذه الشوارع، وكذلك الحال بالنسبة للنقاط، حيث جرى ربط النقاط التي ترصد الحوادث المرورية بالبيانات الوصفية التفصيلية المتعلقة بالحادث.

ويتم هذه الربط بين البيانات المكانية والوصفية، والمزج بين البيانات المختلفة باستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية الحديثة، التي تعطي المخططين والمستخدمين من داخل الهيئة وخارجها قدرات تحليلية متطورة، تساهم في الوصول إلى القرارات والخطط التطويرية المناسبة، والمبنية على معلومات صحيحة.

قاعدة البيانات المـــ

هيكل البيانات

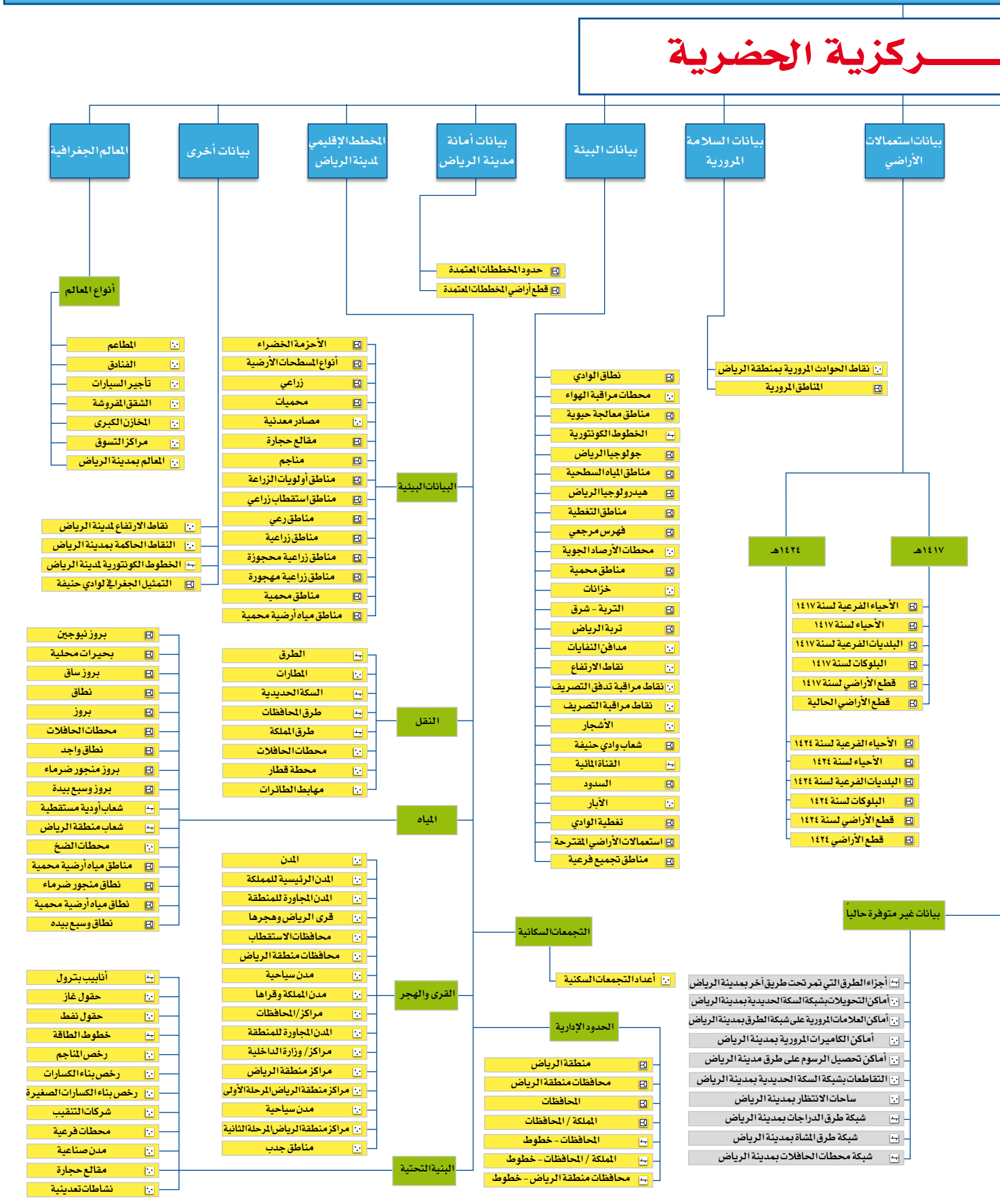

نسب إنجاز متسارعة في مشروع تطوير طريق الملك عبد اللّه

شهد سير العمل في مشروع تطوير طريق الملك عبد الله تطورات متلاحقة بلغت بنسبة الإنجاز في المشروع إلى أكثر من ٣٠٪، وشملت الانتهاء من تشييد أجزاء كبيرة من نفق تقاطع الطريق مع كل من طريق التخصصي، وطريق الملك عبد العزيز وفتح الحركة في المسارات المتجهة إلى الشمال والجنوب فوق التقاطعين، إلى جانب إنجاز القدر الأكبر من إعادة تمديد شبكات المرافق والخدمات العامة على امتداد الطريق الذي يزيد طوله عن خمسة كيلو مترات.

ويرمي برنامج تطوير طريق الملك عبد الله، إلى تحويل الطريق من طريق تقليدي إلى طريق حضاري مميز يتلاءم مع دوره بوصفه عصب نشاط رئيسي في مدينة الرياض بما يحدث تغييراً إيجابياً في قطاع النقل بمختلف أشكاله في اتجاهي الشرق والغرب في مدينة الرياض.

حقق سير العمل في مشروع طريق الملك عبد الله نسبة إنجاز تجاوزت ٣٠ ٪ من إجمالي المشروع الذي يشتمل نطاق العمل فيه على إنشاء ثلاثة مسارات للطريق الرئيسي، وعدة مسارات لطرق الخدمة في كل اتجاه، مع زيادة عددها عند التقاطعات والمداخل والمخارج من الطريق الرئيسي وإليه، إلى جانب مسار خط القطار الكهربائي المُزمع إنشاؤه مستقبلاً.

ويتقاطع مشروع الطريق في مرحلته الحالية مع خمسة تقاطعات رئيسية تؤثر بشكل كبير على سلاسة التنقل والحركة بين شمال المدينة وجنوبها، تتضمن إنشاء ثلاثة أنفاق طول كل منها ١٨٥ متراً عند تقاطع الطريق مع كل من طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول، وطريق التخصصي، وطريق الملك عبدالعزيز، إلى جانب احتضان المشروع إنشاء نفق رابع مغلق بطول ٧٠٠ متر، يمتد من غرب طريق الملك فهد، حتى شرق شارع العليا، لتمتد أطوال مسافات هذه الأنفاق إلى نحو ١,٢٥ كيلو متر ضمن الطريق.

تدشين مؤقت للتقاطعات

وقد دشنت الهيئة في وقت سابق حركة السير في تقاطع طريق الملك عبدالله مع طريق التخصصي في اتجاهي الشمال والجنوب، وذلك بعد الانتهاء من تنفيذ الجزء العلوي من النفق، وأخيراً أعلنت عن تدشين حركة السير في تقاطع طريق الملك عبدالله مع طريق الملك عبد العزيز في اتجاهي الشمال والجنوب وذلك بعد الانتهاء من تنفيذ الجزء العلوي من النفق.

ومن شأن فتح حركة السير في هذين التقاطعين في اتجاهي الشمال والجنوب المساهمة في زيادة انسياب الحركة المرورية في المنطقة، وخاصة في الاتجاهين الشمالي والجنوبي، حيث سترتفع الطاقة الاستيعابية للطريق إلى ٨٠ ألف سيارة في اليوم بمعدل ٤٠ ألف سيارة لكل مسار خلال المرحلة المؤقتة المقبلة من مراحل مشروع تطوير الطريق.

كما يؤمل من هذه الخطوة تخفيف العبء على مستخدمي طريق الملك عبدالله القادمين من الشرق أو الغرب، مع الإبقاء على الحركة المرورية في هذين الاتجاهين وفق التوزيع الحالي.

ويأتي فتح حركة السير في التقاطعين متوافقاً مع البرنامج الزمني المحدد للمشروع، حيث استغرق تنفيذ هذه المرحلة من هذا الجزء من الطريق مدة لم تتجاوز خمسة أشهر لكل منهما، بما يشمل أعمال الحفر ونقل التربة، وتحويل بعض خطوط الخدمات، وتصريف المياه الأرضية، ومعالجة انهيارات التربة في النفق أسفل التقاطع ومد طبقات الطريق والسفلتة. بينما تم تنفيذ أعمال الخرسانة لسقف النفق بما يشمل الجدران الاستنادية والأعمدة والكمرات مسبقة الصب، خلال مدة بلغت ٤٥ يوماً لكل من التقاطعين، بينما يتواصل العمل في أعمال تطويرهما وفقاً للبرنامج الزمني للمشروع.

إعادة تمديد الخدمات

وخلال الأشهر القليلة الماضية حققت الهيئة نسبة إنجاز عالية في تمديد الخدمات التي تعترض الطريق في تقاطعه مع كل من طريق التخصصي وطريق الملك عبد العزيز، حيث يتضمن نطاق العمل في المشروع تمديد شبكات خدمات الطريق من كهرباء، ومياه، وتصريف سيول، وإنارة وأنظمة للسلامة في الأنفاق، بما يتجاوز حدود متطلبات الطريق نفسه، ليشمل احتياجات الأحياء المجاورة وشبكات الخدمات في المدينة.

فقد جرى تحويل وإعادة إنشاء خطوط الخدمات الرئيسية الواقعة تحت الطريق القديم بما يتناسب مع الوضع الجديد للطريق، والتي تخدم معظم الأحياء الواقعة شمال طريق الملك عبدالله وجنوبه، بما يشمل شبكات الكهرباء والمياه وصرف السيول والصرف الصحي والاتصالات وغيرها.

تشييد مسار القطار

كما اشتملت أعمال المرحلة الماضية تحديد وتشييد أجزاء من مسار خط القطار الكهربائي المُزمع إنشاؤه مستقبلاً على محور طريق الملك عبد الله، إذ جرى تشييد مسار الخط عند تقاطعي طريق الملك عبد الله مع كل من تقاطع طريق التخصصي وطريق الملك عبد العزيز بمستوى منخفض تحت مستوى الأرض، فيما جرى تشييد جزء من مسار خط القطار على مستوى الأرض في المناطق المحاذية لتقاطع الطريق مع طريق الملك فهد وشارع العليا، حيث من المقرر أن يعلو مسار القطار في هذه المنطقة إلى مستوى سطح الأرض.

وقد تفاوتت مساحة مسار خط القطار على طول امتداد الطريق، حيث تراوحت مساحة المسار بين ثمانية و ١٧ متراً، نظراً لحاجة المسار إلى مساحات أكبر في مواقع محطات الدخول والخروج للقطار المزمع إنشاؤه مستقبلاً، ضمن برنامج وضعته الهيئة لإدخال خدمات القطار الكهربائي في مدينة الرياض، ضمن خطة شاملة وضعتها لتطوير النقل العام في المدينة.

مناطق وساحات مفتوحة

وخلال الأشهر الماضية تم الانتهاء من تشييد الجدران الاستنادية والأسقف العلوية لتقاطع الطريق مع طريقي الملك عبد العزيز والتخصصي وفقاً للتصاميم المعدة للمشروع، والتي تتضمن مناطق مفتوحة فوق التقاطعين تشتمل على مسطحات خضراء وساحات ومناظر جمالية.

كما جرى البدء في تنفيذ النفق الأطول في الطريق، من المنطقة التي تقع إلى الغرب من تقاطع طريق الملك عبد الله مع طريق الملك فهد، ويمتد إلى ما بعد تقاطع الطريق مع شارع العليا بطول يبلغ ٧٠٠ متر.

ومن المقرر تشييد حديقة علوية (بلازا) فوق هذا النفق تضم مسطحات خضراء ومناطق مفتوحة وساحات تبلغ مساحتها نحو ٧٠ ألف متر مربع، تحيط بها ساحة عامة وتعلوها محطة القطارات المركزية المزمع إقامتها أعلى تقاطع الطريق مع طريق العليا مستقبلاً بمشيئة الله.

وستعمل هذه الحديقة والساحات المحيطة بها على استيعاب حركة ركاب القطار أثناء وصولهم إلى المحطة، وتأمين المواقف الكافية لسيارات الأجرة، في الوقت الذي تمثل فيه متنفساً طبيعياً لسكان الأحياء المجاورة ومرتادي الطريق، فضلاً عما تمثله من إضافة جمالية وبيئة للطريق بشكل خاص والمدينة بصفة عامة.

ووفقاً للخطة الزمنية للمشروع سيتم البدء في تنفيذ تقاطع الطريق مع طريق الأمير تركي بن عبد العزيز الأول، في المرحلة الأخيرة من المشروع بمشيئة الله.

أهداف تصميمية

يشار إلى أن الخطة الشاملة لتطوير طريق الملك عبدالله، وضعت مجموعة من الأهداف التصميمية للمرحلة الأولى من مشروع الطريق والتي تمتد إلى خمسة كيلومترات ابتداءً من شرق طريق الملك عبد العزيز حتى غرب طريق الأمير تركي بن عبد العزيز الأول، وتركزت هذه الأهداف على:

- تحويله إلى طريق ذي حرية في الحركة للسيارات.
- زيادة طاقة الطريق الاستيعابية من ١٩٠ ألف سيارة في الوقت الحاضر إلى ٥٢٠ ألف سيارة يومياً بعد إنشائه.
- تحويله إلى بيئة عمرانية واقتصادية وإنسانية مميزة تتلاءم مع دوره بوصفه عصب نشاط رئيسي.
- تهيئة الطريق لاستيعاب خط القطار الكهربائي والمحطات الخاصة به مستقبلاً.
- استيعاب أنظمة الإدارة المرورية التقنية المتقدمة.

بيئة عمرانية متكاملة

ولم تكن غايات برنامج تطوير طريق الملك عبد الله تقتصر على الجوانب المرورية وتيسير حركة السير لمرتاديه فقط، بل امتدت لتشمل التعامل مع الطريق ومحيطه بوصفه بيئة عمرانية متكاملة تهتم بالجوانب الإنسانية والجمالية والبيئية ذات الصلة.

فبرنامج تطوير الطريق يراعي متطلبات حركة المشاة والمتسوقين في المنطقة، وذلك عبر بسط أرصفة فسيحة على طول الطريق تمتد لأكثر من ١١٣,٦٦٥ متراً مربعاً، تتخللها ممرات مظللة للمشاة لتشجيع السكان على ممارسة رياضة المشي ونشر الوعي الصحي بأهمية هذه الرياضة، وما تعود به من نفع على الصحة العامة في المجتمع.

ولكون البيئة المحيطة بممرات المشاة تشكل أحد عوامل الجذب الرئيسية لمرتادي هذه الممرات، روعي في تصميم أرصفة الطريق تغطيتها بغطاء كثيف من الأشجار والنخيل، وهو الأمر الذي من شأنه إيجاد منطقة طبيعة موازية للطريق، تضم أكثر من ٣٦٤٢ شجرة، ونحو ٥٢٤ نخلة، وعدد يتجاوز ٣٥٠٠ نبتة وشجيرة، بينما ستمد مسطحات خضراء على طول الأرصفة لتغطي مساحة يبلغ قدرها ٦٣,٤٤٨ متراً مربعاً.

ولم يغفل برنامج تطوير الطريق العناية بما يعرف بـ «فرش الطريق» حيث سيراعي استخدام الألوان المناسبة لبلاط الأرضيات، وتحديد المواقع الملائمة للوحات الإرشادية والدعائية التي ستضفي على جانبي الطريق المزيد من الحيوية والتفاعل، مع الأخذ في الحسبان المواقع الملائمة لأماكن الجلوس والتنزه على جانبي الطريق، وهو ما من شأنه المساهمة في جذب السكان إلى مناطق التسوق المحيطة، فضلاً عن تشجيع التواصل الإنساني لمجاوري الطريق من سكان الأحياء ضمن بيئة مميزة.

أنسنة الطريق

جانب آخر من «أنسنة الطريق» يتمثل في اعتناء برنامج التطوير بنوعية وشكل الإضاءة الليلية المناسبة لأرصفة المشاة وتمييزها عن تلك المستخدمة في إضاءة الطريق، حيث سيتم تصميم الإضاءة واختيار وحداتها بشكل يتناسب مع عناصر التصميم العمراني الأخرى، لتحقيق المتطلب الوظيفي والجمالي في آن واحد.

وقد روعي في برنامج تطوير الطريق تحديد مواقع ملائمة ومجهزة لانتظار الحافلات وسيارات الأجرة، بينما سيجري تخصيص مساحات واسعة على جانبي الطريق لمواقف سيارات المتسوقين والمرتادين، تزيد مساحتها عن ١٦,٦٥٨ متراً مربعاً، وتستوعب نحو ١٤٠٠ سيارة.

ولتأكيد الربط بين الضفتين الشمالية والجنوبية للطريق، وتسهيل تنقل المتسوقين بشكل آمن وميسر، أكد تصميم مشروع الطريق على استغلال المناطق المغطاة من الطريق، بوصفها منطقة عبور للمشاة بعيدة عن حركة المركبات السريعة.

خطة للإدارة المرورية

تضمن برنامج تطوير الطريق خطة شاملة للإدارة المرورية، تعنى برفع كفاءة تشغيل نظام النقل، ورفع مستوى السلامة المرورية على الطريق، وتوظيف التقنيات الحديثة المناسبة لرفع كفاءة أدائه، والتي تعد عنصراً مهماً في تصميم الطريق، وأحد أهداف المشروع التصميمية التي يرمي إلى تحقيقها على أرض الواقع.

وتشتمل خطة الإدارة المرورية على تجهيز الطريق لاحتضان وتشغيل نظم الإدارة المرورية التقنية المتقدمة، لتحقيق الاستفادة القصوى من الطاقة الاستيعابية للطريق، ورفع مستوى السلامة المرورية عليه، وذلك باستخدام اللوحات الإرشادية المرورية المتغيرة، ووضع نظام إشارات متكامل على طول طرق الخدمة، إلى جانب مراقبة الحركة المرورية عند التقاطعات وعلى امتداد الطريق بواسطة كاميرات المراقبة، ونظام التحكم بالمداخل والمخارج، وتطبيق نظام إدارة المواقف وتوفيرها.

مسارات مؤقتة للحركة

مرحلة تنفيذ المشروع أخذت في الحسبان انسياب حركة المرور وعدم إعاقتها أثناء التنفيذ، حيث يستلزم تنفيذ المشروع الحفر بكميات هائلة في الطريق، والقيام بإعادة بناء لكل الخدمات التي تقع تحت الطريق التي تخدم الأحياء المجاورة وذلك لتناقضها مع مناسيب وارتفاعات الطريق الجديد.

وقد تطلبت مرحلة التنفيذ الكثير من الإجراءات والترتيبات المؤقتة لضمان انسيابية المرور أثناء تنفيذ هذا المشروع عند تقاطعات الطريق مع كل من طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز (الأول)، وشارع التخصصي، وطريق الملك فهد، وشارع العليا، وطريق الملك عبدالعزيز، وجميعها تقاطعات ذات كثافة مرورية عالية.

هذه الإجراءات حظيت بتعاون كبير وقبول واسع من السكان ومستخدمي الطريق، حيث عبر العديد منهم لوسائل الإعلام المختلفة عن ارتياحهم وتفهمهم لهذه الإجراءات التي لم تؤثر سلباً على انسيابية الحركة في مناطق العمل ضمن المشروع، بل إن بعض الكتَّاب في الصحف المحلية نقل عن قرائه إعجابهم بالإجراءات والترتيبات المؤقتة التي وضعتها الهيئة لضمان انسيابية المرور أثناء تنفيذ المشروع، إلى درجة اعتبروا فيها «أن انسيابية الحركة خلال المرحلة المؤقتة أفضل مما كانت عليه قبل البدء في تنفيذ الطريق».

مسح لاستعمالات أراضي الرياض باستخدام تقنية الاستشعار عن بُعْد

تتطلع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إلى تأسيس منهجية مبتكرة في استخراج المظاهر الحضرية عن طريق صور الأقمار الصناعية، من خلال مشروعها الذي بدأتها أخيراً، والرامي إلى تحديث خريطة وقاعدة بيانات استعمالات الأراضي في مدينة الرياض باستخدام تقنية الاستشعار عن بُعد.

ومن شأن استخدام هذه التقنية إنتاج خريطة استعمالات حديثة لأراضي المدينة تشتمل على تصنيفات رئيسية تبلغ ١٨ تصنيفاً، وتغطي مساحة تبلغ ٥٤٠٠ كيلومتر مربع، تمثل مساحة حدود حماية التنمية في المدينة.

تجري الهيئة العليا لتطوير مدينه الرياض حالياً عملية تحديث لخريطة وقاعدة بيانات استعمالات الأراضي لمدينة الرياض باستخدام تقنية الاستشعار عن بُعد، حيث بدأت هذا العام ١٤٣٠هـ بإجراء أول مسح يعتمد بشكل أساسي على تقنية الاستشعار عن بُعد بالاعتماد على خريطة استعمالات الأراضي التي تم إنتاجها في العام ١٤٢٥هـ بوصفه مرجعاً أساسياً لدراسة التغير.

وعمدت الهيئة إلى استخدام هذه التقنية في عملية تحديث خريطة وقاعدة بيانات استعمالات الأراضي للمدينة، نتيجة لما تشهده الرياض من توسع سريع في مساحتها بلغت بموجبه مساحة حدود حماية التنمية في المدينة نحو ٥٤٠٠ كيلومتر مربع، وهو الأمر الذي ترتب عليه زيادة في جهود المسوحات الميدانية الشاملة لمكونات المدينة كافة، والوقت الذي يستغرقه هذا المسح.

وسيقتصر المشروع الحالي على تحديث استعمالات رئيسية في المسح السابق، وأظهرت التحليلات الإحصائية ارتفاع احتمالية تغير استعمالاتها، وهي الأراضي البيضاء، والأراضي ذات المباني تحت التشييد، والاستراحات.

وستستخدم الهيئة في مسوحاتها بتقنية الاستشعار عن بُعد صور أقمار صناعية حديثة الالتقاط وعلى درجة وضوح مكاني عالية، تغطي التغيرات التي تحدث سنوياً في المسوحات السابقة، وتؤسس لقاعدة بيانات حديثة للمسوحات الميدانية الشاملة والتي يتم إجراؤها كل ١٠ سنوات.

وسوف يتم إنجاز هذا المسح بالطرق العلمية المتبعة في مثل هذه الحالات، ابتداء من تصحيح صور الأقمار الصناعية ذات الوضوح المكاني العالي والتي تم التقاطها حديثاً، مروراً بعمل تفسير بصري شامل لها، وأخذ العينات الميدانية التي ستستخدم بوصفها وسيلة للتحقق من المصنفات المستخرجة من التفسير، وأيضاً لإجراء عملية حساب دقة الخريطة المنتجة، وأخيراً إنتاج خريطة استعمالات الأراضي حديثة بالتصنيفات الرئيسية.

وسوف ينتج من هذا المسح خريطة استعمالات حديثة لأراضي المدينة تشتمل على التصنيفات الرئيسية، كالتصنيف السكني والتصنيفات المتفرعة منه مثل: الفلل والعمائر السكنية وغيرها من الاستعمالات السكنية التي يمكن استنتاجها تحت هذا التصنيف، وكذلك التصنيف التجاري الذي يندرج تحته الاستعمالات كافة ذات الطابع التجاري، ومن المتوقع أن يبلغ عدد التصنيفات الرئيسية المستخرجة ١٨ تصنيفاً رئيسياً.

ومن المتوقع أن يستغرق تحديث خريطة وقاعدة بيانات استعمالات الأراضي لمدينة الرياض نحو ثلاثة أشهر، حيث من المتوقع ظهور النتائج النهائية للخريطة والقاعدة المحدثتين بحلول شهر شعبان من العام الحالي ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م بمشيئة الله.

وتتطلع الهيئة من خلال هذه المشروع إلى تأسيس منهجية مبتكرة في استخراج المظاهر الحضرية عن طريق صور الأقمار الصناعية ذات الوضوح المكاني العالي بطريقة آلية أو شبه آلية، وهو ما يعد تطوراً هائلاً في مجال استخدامات صور الأقمار الصناعية، ويتيح الفرصة لإنتاج صور مجسمة بعد رفع درجات الوضوح المكاني لصور بعض الأقمار الصناعية إلى أقل من متر واحد في الصورة، لكل من صور الأقمار الصناعية: إيكونوس، وكويكبيرد، وجيوآي، بينما بلغت درجة الوضوح ٤١ سنتيمتر للصور أحادية الطيف.

واستمراراً لنهجها في التشاور والاستشارة والاستفادة من الخبرات والتجارب الأخرى، عقدت الهيئة ورشة عمل لمناقشة مشروعها لتحديث خريطة وقاعدة بيانات استعمالات الأراضي في مدينة الرياض باستخدام تقنية الاستشعار عن بُعد، شارك فيها خبراء ومختصون من داخل المملكة وخارجها، وخرجت بالعديد من المقترحات والتوصيات المفيدة، في الوقت الذي تواصل فيه الهيئة متابعة التطورات والتقنيات الجديدة في هذا المجال، تمهيداً لجلبها واستخدامها في مدينة الرياض في مجالات العمل المختلفة متى ما كان ذلك ممكناً ومجدياً.

والجدير بالذكر أن تقنية الاستشعار عن بعد تعرف بعلم وفن وتقنية الحصول على المعلومات عبر جسم أو ظاهرة ما من مسافات أو ارتفاعات مختلفة، باستخدام أجهزة استشعار متنوعة ودقيقة تكون محمولة في الطائرات أو الأقمار الصناعية أو المركبات الفضائية.

وقد تنوعت المجالات التي يتم عليها تطبيقات الاستشعار عن بعد، وتفاوتت دقة المعلومات المنتجة بتنوع هذه التطبيقات، كما تفاوتت أنواع الصور المستخدمة من دقة الوضوح، وتوسع «الطيف الكهرومغناطيسي» الخاص بالمتحسس المحمول في القمر الصناعي، وهو ما أحدث ثورات متتابعة في جودة

ودقة المعلومات المستخلصة من هذه التقنية وساهم في تعدد استخداماتها.

ومن الجدير بالذكر إن مسوحات استعمالات الأراضي تعد أحد أهم العناصر التخطيطية الرئيسية لأي جهاز يعمل في مجال التخطيط الاستراتيجي للمدن، إذ تساهم في تقويم التغيرات التي حدثت في الاستعمالات والإسكان والأنشطة الاقتصادية خلال الفترات الزمنية التي تجري فيها عمليات المسح، وتعد نتائج هذه المسوحات تقديرات عامة تستعمل بوصفها خطة إرشادية وإطاراً عاماً للمدينة.

ويمثل مخطط استعمالات الأراضي الذي وضعته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ضمن «المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض» وثيقة مرجعية لخطط التطوير المستقبلية لمدينة الرياض، فمن خلال مقترحات توزيع الأنشطة والاستعمالات الرئيسية فإنه يمكن تنظيم عمليات التطوير وإعادة التطوير لقطاعات المدينة الرئيسية، سواء كان المطور منها أو المخطط أو الأراضي الفضاء المتوفرة بكثرة خارج حدود المدينة المركزية لاستيعاب النمو السكاني والاقتصادي في المدينة.

وقد نفذت الهيئة أول مسح لاستعمالات الأراضي في مدينة الرياض عام ١٤٠٧هـ وتم تحديث هذا المسح مرتين خلال ١٤١١هـ وبعد ستة أعوام في عام ١٤١٧هـ، واشتمل على أكثر من ٧٠٠ ألف استعمال مختلف. وأظهرت المسوحات السابقة زيادة مثيرة في التنمية الحضرية بلغت ٥٧٪ بين عامي ١٤١١هـ و١٤١٧هـ.

وفي عام ١٤٢٤هـ تمكن فريق العمل في الهيئة من الانتهاء من أحدث مسح للمدينة غطى جميع الأراضي داخل الرياض بواقع ٢٠٨ أحياء، إضافة إلى المناطق المحيطة بالمدينة بما فيها المشاريع الكبرى والمواقع ذات الأهمية؛ كمطار الملك خالد الدولي، ومنطقة الجنادرية، ووادي حنيفة وبعض القرى القريبة من المدينة. وقد زادت مساحة المنطقة المراد تغطيتها في المسح الأخيرة لتشمل حدود الإدارة الحضرية للعاصمة كافة والبالغة ٤٩٠٠ كيلومتر مربع.

وكانت نتائج دراسة استعمالات الأراضي في الرياض قد كشفت عن إسهام الاستعمالات السكنية بنسبة تزيد عن ٤٠ ٪ من صافي مساحة المدينة، تليها فئة الخدمات بنسبة تصل إلى ٣٠ ٪، بينما تسهم فئة إنتاج الموارد بنسبة ٨ ٪ من صافي مساحة المدينة، وهذا الاستعمال بشكل رئيسي يتركز في النشاط الزراعي في بطون الأودية ويمثل أحد استعمالات الأراضي التقليدية بمدينة الرياض، وتشكل فئة الصناعة ما نسبته ٥ ٪ من صافي مساحة المدينة والتي تتركز في القطاع الجنوبي منها.

٢٩٠ شاباً .. تحت سن ١٧ عاماً

ذهبوا ضحايا حوادث السير في الرياض

خلال ٥ أعوام ..

القاسم المشترك بينهم

" القيادة تحت السن النظامية "

احرص على تجنيب فلذة كبدك هذا المصير ..

اللجنة العليا للسلامة المرورية بمدينة الرياض